



تلك المآسي التي تتفجر في البوسنة والهرسك والصومال.

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

يتطلب النظام الجديد تغييرات أساسية في سلوك وتفكير الأمم والبشرية جمعاء. لقد ذهبت الى غير رجعة التقسيمات التي كانت بارزة بجلاء في الصراع بين الدولتين العظميين. وقد حل محلها العديد من المشاكل، التي كانت مكتومة خلال الحرب الباردة وراحت تطفو الآن على السطح. وقد أفسحت المواجهة بين الشرق والغرب الطريق لمشاكل أكثر تعقيدا لا تتوفر لها حلول جاهزة. فليست هناك إجابات سهلة للحد من ضراوة نزعات القومية العرقية والدينية المتطرفة. أو للنهوض بحقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة. ومع ذلك، فقد كشفت الأشهر القليلة الماضية عن إمكان إحراز تقدم حقيقي حتى بالنسبة لأصعب المشاكل. وبدلا من أن نفكر أيدينا، ينبغي أن نستمد الإلهام من مختلف وجهات النظر الممثلة في هذه القاعة الكبرى ومن الأمثلة التي يضربها لنا أولئك الذين كرسوا حياتهم للكفاح من أجل تحقيق السلم في العالم.

إن بلايين الناس في العالم يتطلعون على نحو متزايد الى الأمم المتحدة لإيجاد الحلول. ومع ذلك، إن الأمم المتحدة، وفقا لهيكلها وتمويلها الحالي، لا تستطيع وحدها أن تحل كل المشاكل الخطيرة الكثيرة التي تواجهها. وفي رأينا، إن المنظمة ينبغي أن يعاد تقييمها بعناية لضمان فاعليتها في هذا الوضع الذي نشأت فيه حقائق جديدة. إننا نؤيد إنشاء منصب المفتش العام، وسنواصل دراسة المقترحات المختلفة الداعية الى توسيع عضوية مجلس الأمن.

ونحن كعضو يفخر بعضويته في هذه المنظمة، نشيد بنجاح منظمنا ونشعر بالقلق إزاء النكسات

السيد كيچينر (جزر مارشال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن جمهورية جزر مارشال، حكومة وشعبا، أهنيئ بحرارة السفير صمويل إنسانالي على انتخابه رئيسا لدورة الجمعية العامة التي تبشر بأن تكون دورة تاريخية. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير وفدي لسلفه، السيد ستويان غانيف، وزير خارجية بلغاريا، لتوجيهه الممتاز للجمعية العامة خلال فترة تغيير لم يسبق لها مثيل.

لقد تجمعنا هنا في منعطف حيوي في التاريخ الإنساني، حيث تتبدى في الأفق تغييرات عديدة. لم يتصور أبدا إلا القليلون منا أننا سنشهد في حياتنا تفكيك حائط برلين، والمصافحة بين قائدي اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وانفصال اريتريا سلميا عن اثيوبيا بعد عقود من الحرب، والانتقال في جنوب افريقيا الى حكومة تمثل شعبها بحق. ويمكننا في المناخ الدولي الحالي أن نتفاءل بإمكان حل للمشاكل الصعبة في عصرنا سلميا. ومع ذلك، في نفس الوقت الذي يشهد فيه عالمنا هذه الانتصارات للروح الإنسانية، فإنه يواجه أيضا مشاكل خطيرة جديدة، مثل

Distr. GENERAL

A/48/PV.18

28 October 1993

ARABIC

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. مع مراعاة إخطالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

للأسلحة النووية هي التصدي لجوهر المشكلة من خلال منع انتاج البلوتونيوم المستعمل في الأسلحة. لذلك نتطلع الى العمل في سبيل وضع معاهدة في هذا الصدد، ونثني على الولايات المتحدة وغيرها لتصديرها السعي الى ذلك.

إن جزر المحيط الهادئ عرضة بصورة خاصة للأخطاء الناجمة عن نقل المواد النووية. ويحدونا الأمل في أن تتوقف مثل هذه الشحنات، أما إذا استمرت فإن على الدول المسؤولة عنها أن تتخذ الاحتياطات اللازمة لكفالة سلامة الدول الواقعة على الطرق البحرية وفي أعالي البحار.

إن البشرية بأسرها تشعر بالاشمئزاز إزاء ضراوة الصراعات القومية والإثنية التي تحدث في شتى أنحاء العالم اليوم. واحتمال استخدام أسلحة نووية في هذه المنازعات أمر يهدد السلم والأمن العالميين ويرفع أمامنا شبح الموت والمعاناة على نطاق لم يسبق له مثيل. إن حكومتي ستواصل تأييد جميع الجهود الرامية الى الحد من انتشار الأسلحة النووية.

إن الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الضمانات النووية تستحق ثناء خاصا. ويسعدني جدا أن أفيد بأن جزر مارشال قبلت في الأسبوع الماضي عضوا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونحن نتطلع الى الإسهام في عمل الوكالة. ويحدونا الأمل في أن يتسنى، بفضل الخبرة الواسعة التي تملكها الوكالة في مجال الحماية من الإشعاع، تسليط الضوء على المسألة، وفي الوقت نفسه توفير العلاج الشافي للعديد من ضحايا جزر مارشال الذين أصيبوا بأمراض سرطانية ناجمة عن التجارب النووية.

إن حكومتي ترحب ترحيبا حارا بالاهتمام المتزايد من جانب المجتمع العالمي بحقوق الإنسان والمؤسسات الديمقراطية. إن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي انعقد هذه السنة، على الرغم من قصوره عن تحقيق بعض توقعاتنا، كان معلما هاما في الجهود الرامية الى حماية حقوق الأفراد والقطاعات الضعيفة في المجتمع. ولعل الأهم من ذلك أن إعلان وبرنامج عمل فيينا قد أظهرنا بوضوح أن احترام حقوق الإنسان الأساسية والحريات الأساسية يمكن أن يتواجد في إطار من التنوع الثقافي.

وبقدر ما لإعلان فيينا من أهمية، فإنه يظل عديم الجدوى إذا لم تتوفر الوسائل اللازمة لانفاذ أحكامه، لذلك سنواصل بقوة تأييد الجهود الرامية الى إيجاد منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون حقوق

القليلة التي واجهتها. وشعب جزر مارشال تحزنه الخسائر في الأرواح التي حدثت لأعضاء بعثات صوت السلم التابعة للأمم المتحدة الذين يكافحون ببسالة من أجل استتباب السلم وتقديم المساعدة الى من يتعرضون للخطر.

واسمحوا لي للحظة، أن أتعرض للحالة الخاصة للبلدان الجزرية. إن الامكانيات المادية المحدودة للجزر وافتقارها الى الموارد الطبيعية أمور قد تعتبرها الأمم الأكبر حواجز لا يمكن تجاوزها ولكننا نعتبرها نحن، بحكم الضرورة، تحديات ينبغي التغلب عليها. وطوال التاريخ كان سكان الجزر يبدون درجة مرموقة من القدرة على الابتكار والتكيف، مما سمح لنا بالبقاء في مواجهة كوارث عديدة طبيعية ومن صنع الإنسان. ولم يخمد شعبنا ولم يتغير أسلوبنا في الحياة نتيجة للأهوال التي تسببها الأسلحة الحديثة والتي عانى منها شعب جزر مارشال خلال التجارب النووية. ورغم نهاية سباق التسلح بين الدولتين العظميين، لا يزال على العالم أن يواجه المخاطر الجسيمة الناجمة عن التجارب النووية، والانتشار النووي، وانتاج ونقل المواد النووية والتخلص منها. وستظل جزر مارشال، أبدا، بالغة الاهتمام بأمر تفكيك الأسلحة النووية لأن الكثيرين من أبناء شعب جزر مارشال لا يزالون ممنوعين من العودة الى أرض أجدادهم بسببها.

لقد رحبنا جدا، بوصفنا ناجين من ذلك التراث، بالوقف الاختياري للتجارب النووية. ونشعر بإحباط كبير إزاء خرق هذا الوقف الآن من جانب إحدى الدول النووية، ونناشد الدول الأخرى ألا تحذو حذوها. وأود أن أضم صوت حكومتي الى أصوات الحكومات الأخرى التي تدعو الى إجراء مفاوضات لعقد معاهدة دائمة وفعالة للحظر الشامل للتجارب النووية، معاهدة تحظى بالانضمام العالمي لها. ويأمل شعب جزر مارشال في ألا يضطر أحد لتحمل ما تحملناه من المصاعب والأذى الجسدي. إننا نتضرع من أجل عالم خال من التجارب النووية، وننوي المشاركة بفعالية في الخطوات المؤدية الى إبرام مثل هذه المعاهدة.

إننا فخورون بأن نكون أحد الموقعين الأوائل في باريس في وقت سابق من هذا العام على اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. ونحن من جهتنا سنقوم بدورنا في خدمة هدف القضاء على هذا النوع للأخلاقي من الأسلحة، كما إننا نتوجه بالثناء الى المسؤولين الكثيرين الذين عملوا على إبرام الاتفاقية.

ولعل أجدى طريقة لتجنب العواقب الوخيمة

بإدابة في هذا البرنامج. ويؤمل في أن تكون هذه خطوة أولى على درب شراكة طويلة ومثمرة، وأن يصبح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكثر استجابة للاحتياجات الخاصة لجزر مارشال، وجزر مارشال على غرار العديد من الدول الجزرية في المنطقة، ليست من الجهات التي كانت تتلقى بصورة تقليدية مساعدة إنمائية آتية من وراء البحار، وعندنا قليل من الشركاء الشائيين. ونظرا للخبرة الإقليمية التي يتمتع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يسعدنا أن يصبح البرنامج قناة رئيسية لمساعدتنا الإنمائية. فالبرنامج الإنمائي يفهم التعقيدات التي تشهدها منطقة المحيط الهادئ. والتحدى الإنمائي الذي تواجهه الدول الجزرية. ويحدونا الأمل في ألا يجري خفض آخر في ميزانية البرنامج الإنمائي المخصصة للمنطقة. فمناطق المحيط الهادئ منطقة شاسعة، والتحديات اللوجيستية التي يواجهها المكتب الميداني في سواها بضيحي تحديات هائلة.

إن التنمية المستدامة هدف رئيسي في التخطيط الحكومي، ونحن ندرك أكثر فأكثر القيود التي تحد من قدرتنا على التنمية. إننا نريد أن نحقق الرخاء بما نملك من موارد، ولكننا لا نريد أن نكرر الأخطاء التي ارتكبها الآخرون وهم في طريقهم إلى التنمية. إنني أشيد بجارتنا بابوا غينيا الجديدة على العمل الهام الذي بدأته من أجل دمج التنمية المستدامة في إطار العلاقات الدولية.

وجزر مارشال هي أمة صغيرة، ويزداد إحساسنا بالإرهاق من النفقات التي تترتب علينا بسبب عضويتنا في الأمم المتحدة. وبطبيعة الحال، فإننا ممتنون للغاية وفخورون بكوننا جزء من هذه الهيئة، ولكننا أصبحنا نشعر بالقلق إزاء جدول المساهمات الجديدة، وخاصة فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام. إن عبء العضوية غير موزع بالتساوي على كل مواطني العالم، ونتمنى أن تعالج مشكلة عدم التكافؤ هذه في الاشتراكات بطريقة ما. وإذا نظر المرء إلى تكاليف عضوية الأمم المتحدة على أساس دخل الفرد، لتبين له أن الدول الجزرية في طليعة من يدفعون أكبر المساهمات.

إن الوضع الهش الذي تعاني منه الدول الجزرية في مواجهة الكوارث الطبيعية وتقلبات الاقتصاد العالمي يجعل من الصعب علينا حساب رفاه شعوبنا على أساس كمي. فحسابات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وغير ذلك من المؤشرات الاقتصادية التقليدية لا تمثل على الوجه الصحيح مستوى المعيشة في الجزر. ولعله يمكن إيجاد معايير أخرى أنسب في التعبير عما يكتنف حالتنا من تعقيدات.

الإنسان، والمقرر الخاص لحقوق المرأة، وسنواصل دراسة الاقتراحات الداعية إلى إنشاء محكمة دولية تكون لها صلاحية النظر في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان.

إن زعماء الغد هم أطفال اليوم. وإذا نضع ذلك نصب أعيننا، يجب علينا كفالة تهيئة أطفالنا تهيئة حسنة لتقبل حمل الشعلة التي ستنقل إليهم، إن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ما برحت تعمل بعزم، منذ عقود، للنهوض بهذا الهدف، ونحن نقدر بصفة خاصة المساعدة التي تقدمها لأطفال جزر مارشال. إننا فخورون بالتصديق مؤخرا على اتفاقية حقوق الطفل، ونحث الآخرين على أن يحدوا الحذو نفسه كي يتمكن العالم من تحقيق هدف اليونسيف المتمثل في تحقق الانضمام العالمي الكامل للاتفاقية بحلول عام ٢٠٠٠.

إن جزر مارشال وهبت جمالا طبيعيا وتراثا ثقافيا غنيا. وإمكانية تطوير جزرنا تكمن في المحافظة على بيئتها الهشة. وبما أن أرضنا محدودة جدا، فإننا نعاملها بمتنهي الاحترام ونحافظ عليها على أفضل وجه.

ونظرا لصغر مساحة أرض جزرنا المرجانية، نواجه قيودا تجد من إمكانيات تنميتها الزراعية والصناعية وفي حين يزداد الضغط الناجم عن تنامي عدد السكان في بلدي، يزداد الطلب على مواردنا. ومما يؤسف له أننا نزداد اعتمادا على الواردات للوفاء بالاحتياجات الإنسانية الأساسية.

إن بعد العديد من الجزر عن الأسواق يؤدي بصورة خاصة إلى ارتفاع تكاليف النقل. وفي حالتنا، فإننا نقع على بعد حوالي ٢٠٠٠ ميل من أقرب سوق رئيسية لسلعنا. وبناء عليه، فإن تكاليف النقل ترفع كلفة السلع إلى مستويات غالبا ما تكون غير تنافسية. وحتى بالنسبة للمنتجات التنافسية، فإن الحواجز التجارية التقييدية توجد بدورها المزيد من العوائق في وجه وصولنا إلى الأسواق. ويحدونا الأمل في أن تثمر المفاوضات الدائرة في إطار مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة عن اتفاق تجاري يكون عادلا ومنصفا لجميع الدول.

إن جزر مارشال ترحب، بامتنان، بالبرنامج القطري الذي اعتمده لها مؤخرا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وخطة العمل هذه ستكون محل ترحيب خاص لو استطاعت أن تساعد بلدي مساعدة ملموسة في سلوك طريق التنمية المستدامة. إن روح التعاون التي ظهرت في اجتماع الطاولة المستديرة الأول عام ١٩٩١

الكربون ستعود بفائدة كبيرة على تلك البلدان في المستقبل.

إن الخطر الذي يهدد جزر مارشال بات وشيكا. وطريقتنا في الحياة أصبحت مهددة. فبلادي مهددة بفقد هويتها وثقافتها. ونحن نقف بلا حول ولا قوة ومصابرنا في أيدي الآخرين، وقد تكون النتيجة هي اختفاء بلادي من الوجود.

وأود من جميع الموجودين هنا، أن يبادروا بزيارة الركن الذي نعيش فيه من العالم قبل أن يختفي من الوجود. وأنعمش ألا يكون البحر قد اجتاح بلادي بعد ٣٠ عاما من الآن وأن يكون بإمكاننا دعوتكم مرة أخرى لزيارة بلدنا، بدلا من أن نحيلكم إلى صفحة في كتاب التاريخ. وقد لا تبدو جزر مارشال في نظر الكثيرين سوى بقع صغيرة على الخريطة. ولكن شعوب المحيط الهادئ تنظر إلى العالم نظرة مختلفة تماما مؤداها أن العالم سيخسر كثيرا لو توارت ولو ثقافة واحدة من الثقافات المختلفة التي أبدعتها البشرية.

ولنحرص أثناء الشهور القادمة على العمل سويا محاولين تحقيق الآمال الكبار والأهداف السامية التي تمثلها هذه المنظمة. واسمحوا لي ونحن نفعل ذلك أن أذكر لكم مثل مارشالي مأثور لكي نهتدي به في عملنا، وهو يقول "Jouj eo mour eo, Lej eo mij eo" ومعناه "وحدنا لا يمكن أن نعيش، ولكننا معا نصبح أقوى".

السيد آل خليفة (البحرين): يطيب لي في بداية كلمتي أن أتقدم إليكم بأصدق تهاني وفد دولة البحرين بمناسبة انتخابكم لرئاسة هذه الدورة. وإنه لمن دواعي سروري أن أراكم في هذا المنصب الرفيع، معربا عن أطيب التمنيات لكم بالتوفيق في أداء مهمتكم، مؤكدا على تعاون وفد بلادي الكامل معكم لإنجاح أعمال هذه الدورة.

ولا يفوتني أن أعرب عن خالص الشكر والتقدير لسلفكم، السيد ستويان غانيف، الذي أثبت كفاءته في إدارة أعمال الجمعية العامة خلال فترة رئاسته للدورة السابقة.

كما يسعدني أن أعبر عن تقديري البالغ لسعادة الدكتور بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة، على الجهود المتواصلة التي يبذلها لتدعيم أهداف الأمم المتحدة، وسعيه الحثيث لتعزيز دور المنظمة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وأغتنم هذه المناسبة لأقدم أحر التهاني إلى

وكانت جزر مارشال من أوائل الدول التي صدقت على الاتفاقيات المعتمدة في مؤتمر قمة ريو المعني بالبيئة. كما حرصت حكومة جزر مارشال على أن تتابع عن كثب التطورات التي أعقبت قمة ريو. ونأمل أملا صادقا في أن تنجح العملية التي بدأت في مؤتمر قمة ريو دي جانيرو، وبذلك تنجو جزرنا من التدمير المحتمل بسبب التغير المناخي. وسيؤدي المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة إلى زيادة الوعي العالمي بضعف أوضاع جزرنا. ويتوجب توجيه الشكر إلى حكومة بربادوس لعرضها السخي استضافة المؤتمر في العام القادم. ومع ذلك، فإننا نشعر بشيء من القلق إزاء رد فعل بعض البلدان المانحة تجاه المؤتمر. وينبغي التأكيد من جديد على أن المؤتمر يستمد ولايته من مؤتمر ريو ومن الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة، ويتعين النظر إليه كمحرك للعمل في سبيل التنمية المستدامة. فهو سيكون محاولة لتناول المشاكل الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة. وبه تواجه عزيمة المجتمع العالمي على الوفاء بالوعود التي قطعها على نفسه في ريو أو اختبار لها. وستكون المضامين التي تنطوي عليها نتائج المؤتمر ذات دلالة للجميع.

وعلى مدار التاريخ، قام البحر بتوحيد شعبنا وكان له دور حيوي في حياتنا. فهو الذي يوفر غذاءنا، وهو مصدر دخلنا، والمحيط هو الذي شكل إلى حد كبير ثقافتنا وعاداتنا. ويعتمد أغلبية السكان في بلادنا في كسب عيشهم على الأنشطة المرتبطة بالمحيط، وتزخر مياها الإقليمية بالأسماك التي هي مصدر غذاء للناس من مختلف أنحاء العالم. ويتضح بجلاء أن مصيرنا مرتبط بالمحيط. إلا أن، أسلوب حياتنا مهدد اليوم بارتفاع في منسوب مياه المحيط الذي وهبنا الحياة لآلاف السنين. ونحن نقدر تقديرا كبيرا الجهود والاهتمام اللذين أولاهما المجتمع العالمي للمشكلة، ونخص بالذكر الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ، التي وقعت في قمة الأرض بريو والتي تفخر حكومتي بأنها قد صدقت عليها.

ولكن، بالنسبة لجزر مرجانية منخفضة مثل جزر مارشال ربما تكون الاتفاقية الإطارية قد جاءت بعد فوات الأوان. ونحن يهمنا أن توفر أموال من جميع قطاعات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما من المرفق البيئي العالمي للإنفاق على عملية التكيف مع الارتفاع في منسوب مياه البحر. ونحن ندرك أيضا تمام الإدراك أن التغيرات المطلوبة من سكان البلدان الصناعية تقتضي تضحيات جسيمة، على الأقل في البداية. إلا أن ثمة دراسات لا حصر لها قد بينت أن الخطوات التي تتخذ لتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد

سعيًا وراء مصالحها وأطماعها.

إن هذه المتغيرات يجب أن تحثنا على النظر إلى ما حولنا من خلال عدسة كبيرة توضح لنا خلفيات المعضلات الدولية وتشابك خيوطها على الشاشة العالمية المترامية الأطراف. ولعل وضع اليد على نبض حركة المتغيرات المتسارعة في المعترك الدولي ينبئ عن حجم الأخطار التي قد يحملها المستقبل وما يمكن أن تؤدي إليه من زعزعة لأمن الشعوب واستقرارها. ففي عالم تقاربت فيه الأبعاد والمسافات لا يمكن تحقيق السلام في منطقة وتركه عرضة للتوترات في منطقة أخرى، وهو ما يتطلب منا جميعاً وضع استراتيجية عملية للمستقبل من خلال عقلية جديدة قادرة على استيعاب المتغيرات وتوظيفها لخدمة مصالحها الإنسانية وتدعيم الأمن في كافة أرجاء العالم.

بعد هذه المقدمة، التي تعكس صورة المرحلة الماضية وما نمر به الآن، يود وفد بلادي أن يطرح بعض الأفكار لبناء عالم ما بعد الحرب الباردة، وهي:

أولاً: الاتفاق على رؤى جديدة لقضايا السلام والتنمية في العالم تهدف إلى التخلص من روااسب ومعطيات الفكر الأيديولوجي والاستراتيجي الذي كان سائداً طوال فترة الحرب الباردة.

ثانياً: تحديد معايير مناسبة لتحقيق الاستقرار العالمي من خلال الأمن المشترك لجميع الدول.

ثالثاً: احترام الحدود القائمة والمتعارف عليها بين الدول، وحل ما قد يثور بشأنها من خلافات بالوسائل السلمية التي يتم الاتفاق عليها بين الأطراف المعنية.

رابعاً: دعم الأمم المتحدة باعتبارها الأداة الدولية المناسبة لإقامة نظام عالمي جديد تسوده العدالة والمساواة، واحترام القرارات الدولية، وتحاشي الازدواجية في المواقف.

إن الحرب والسلام نقيضان متلازمان. ومن هذا المنظور فإن إشكالية السياسة الدولية تكمن في التوصل لألية فاعلة لدرء أسباب الحرب من جهة، وللمحافظة على السلم وصيانتته أو صنعه من جهة أخرى. وفي اعتقادنا أن الأحداث الدولية الراهنة قد أوجدت ظروفًا مواتية لاستثمار إمكانيات الأمم المتحدة في تهيئة المناخ السياسي الملائم لتطويع أسس نظام الأمن الجماعي.

وفود الجمهورية السلوفاكية، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وارتيريا، وإمارة موناكو، وأندورا، لانضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة.

تتميز دورتنا هذه بأهمية بالغة نظرًا لما تحفل به من قضايا هامة تتطلب منا التأمل لاستخلاص الدروس، وتأكيد عدد من الأمور التي نعتبرها من أهم ثوابت صياغة أهداف المستقبل في ظل المتغيرات الدولية المتسارعة. فإذا ما نظرنا إلى العالم من زاوية تراكم الأحداث التاريخية، لوجدناه يمر بمرحلة تحول نوعية تكاد تكون غير مسبوقه. وإذا تأملنا أسباب ومظاهر هذا التحول، لوجدنا أن الصراع الذي كان محتدماً بين المعسكرين الشرقي والغربي لم يكن مجرد خلاف أيديولوجي يدار في الدوائر الأكاديمية، وإنما كان تنافساً سياسياً عنيفاً، تحول في بعض الأحيان إلى مواجهات عسكرية بالغة الحدة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بين الدول العظمى. ولقد شهدت السنوات الماضية نهاية هذا الصراع، مما أدى إلى إحداث تغيرات كبرى في الرؤية السياسية للقوى المختلفة في العالم.

ومن المؤسف أنه في خضم هذه المتغيرات ظهرت مشكلات جديدة زادت من قناعتنا بأن العالم لن يكون أكثر أمناً واستقراراً بعد انتهاء الحرب الباردة. فرغم ما جلبته تلك الحروب من توترات وصراعات، فإن انتهاءها قد أظهر، خلافاً لما كان متوقعاً، نزعات القومية المتطرفة والتطهير العرقي التي كانت كامنة في أوروبا الشرقية وأواسط آسيا.

وقد أدى ذلك إلى استخدام العنف في بعض المناطق على نحو يهدد بتغيير طبيعة العلاقات بين الدول في الوقت الذي تمر فيه السياسة الدولية عبر دروب وعرة اقتضتها عملية إعادة تشكيل النظام العالمي. إنها تحولات جوهرية في حياة الدول والأمم تتمازج فيها آمال الشعوب في الاستقرار والتنمية مع مخاوف تفرضها الفجوة بين عالم متقدم ميسور وعالم آخر لا يتمتع بأدنى متطلبات العيش الكريم.

إن التحولات الكبرى التي نشهدها اليوم، سواء ما كان منها سياسياً أو تكنولوجياً أو إعلامياً، تؤكد أن العالم قد تفلصت أبعاده، وأن الثورة العلمية توشك على هدم الحواجز والحدود بين أصقاعه وبلدانه. ومن المؤسف حقاً، ونحن على مشارف قرن جديد من تاريخ البشرية، ألا ترقى المصالح الإنسانية المشتركة إلى الآفاق التي بلغها العلم والتكنولوجيا. إنها لمفارقة كبيرة أن يتواكب ازدياد الترابط العالمي الذي فرضته تطورات العصر مع تشتت سياسي وتضارب في إرادات الدول

والعادل في عضوية هذا الجهاز الهام بعد أن ازداد عدد الدول الأعضاء في المنظمة الدولية، وأصبح التفاوت كبيرا بين نسبة التمثيل في المجلس مقارنة بالعدد الإجمالي للدول الأعضاء إذ أخذت تلك النسبة في الانخفاض من ٢٠ في المائة عام ١٩٤٥ حتى أصبحت اليوم لا تتجاوز ٨ في المائة. ونحن نؤيد الدعوة إلى إعادة النظر في عضوية مجلس الأمن على نحو يكفل التمثيل الجغرافي العادل. وهنا أود أن أشير إلى قرار مجلس الجامعة العربية في دورته العادية في شهر أيلول/سبتمبر الماضي الذي يدعو الأمم المتحدة إلى مراعاة التمثيل العادل للمجموعات الدولية وتخصيص مقعد دائم بمجلس الأمن للمجموعة العربية.

ونود هنا أن نؤكد على وجوب الحرص، عند تقرير أية صيغة من الصيغ المطروحة لزيادة عضوية مجلس الأمن، أن لا يؤدي هذا التغيير إلى إعاقة المجلس عن أداء أعماله بكفاءة، وألا يتخذ من حق النقض ذريعة لتعطيل عملية اتخاذ القرار وتمييع القضايا العاجلة، وخاصة ما يمس منها أمن الشعوب وسلمها.

أطلقت في الأسابيع القليلة الماضية على الشرق الأوسط والعالم بأسره، إشراقة أمل جديد لمستقبل السلم العالمي تمثلت في الاتفاق الذي تم التوقيع عليه بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. ولقد دأبنا دوماً على تشجيع أية مبادرة قد تؤدي إلى التسوية السلمية العادلة والشاملة للقضية الفلسطينية. واليوم أصبح لدينا أمل وطيء في أن تكون هذه الخطوة بداية انفراج حقيقي على طريق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

وإننا إذ نرحب بهذه الخطوة التاريخية الهامة، فإننا نعتبرها مرحلة أولى على طريق التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية وللنزاع العربي الإسرائيلي على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وقرارات الشرعية الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام. ويحدونا الأمل في أن يتواصل السعي من أجل تحقيق أحكام الاتفاق بخطى سريعة، وأن تحقق المفاوضات بين الأطراف العربية الأخرى وإسرائيل تقدماً في كافة المسارات للاستفادة من فرص السلام المتاحة. وإننا نتطلع إلى اليوم الذي تنسحب فيه القوات الإسرائيلية من قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشريف، والجولان السوري المحتل، والأراضي اللبنانية والأردنية المحتلة، مع ضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وحق العودة للاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ولا يفوتنا هنا التأكيد على أن تحقيق الاستقرار

وهنا تجدر الإشارة إلى أن من أهم الوسائل المطروحة لدعم الأمن الجماعي هو استخدام الدبلوماسية الوقائية لمنع نشوب المنازعات بين الأطراف أو تصاعدها، وتطوير عمليات الانتشار الوقائي لقوات الأمم المتحدة على نحو يضمن قيام هذه القوات بدورها في تهدئة التوترات المحتملة في أي منطقة من العالم. ونأمل أن يتم التوصل إلى اتفاق عام بين الدول الأعضاء حول تشكيل تلك القوات، مع تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية للاستفادة من خبراتها وإمكانياتها البشرية والمادية في مجال حفظ السلم.

وفي هذا الصدد لا يفوتني أن أشيد بالتعاون القائم بين الأمم المتحدة والجامعة العربية مؤكداً على أهمية دعم وتعزيز الروابط القائمة بين المنظميتين في جميع المجالات.

تقترب الأمم المتحدة من موعد احتفالها بالذكرى الخمسين لإنشائها. وما زالت أمم العالم تلتف بأمالها وتطلعاتها حول هذه المنظمة، لفتح صفحة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية تنعم فيها شعوبها بما رنت إليه طويلاً من أمن وسلام واستقرار.

ولقد تمكنت المنظمة العالمية منذ إنشائها من تحقيق بعض أهداف ميثاقها ومقاصده، ولم توفق في البعض الآخر. وهي تمر الآن بحقبة تفتحت فيها آمال عريضة، وظهرت معها مشاكل جديدة. فخلال العقود الخمسة الماضية تنامت عضوية الأمم المتحدة من ٥١ عضواً في عام ١٩٤٥ إلى ١٨٤ عضواً في الوقت الحاضر، مما يدعو إلى تطوير هياكل المنظمة وأجهزتها الرئيسية، وخاصة الأمانة العامة ومجلس الأمن. ونحن نرحب بما أعلنه الأمين العام في خطته للسلام، من أن خطوات هامة قد اتخذت لإعادة تنظيم الأمانة العامة وتجنباً للازدواجية والتداخل في عملها مع زيادة فعاليتها، ودعوى إلى القيام بمزيد من الإصلاحات، على أساس منهجي يحقق الأداء الأمثل لمهامها.

أما فيما يتعلق بمجلس الأمن وما له من دور في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، فقد حظي تطوير هذا الجهاز الهام وإعادة النظر في النصوص الخاصة بعضويته باهتمام عالمي في الآونة الأخيرة، الأمر الذي دعا الجمعية العامة إلى أن تدرج في جدول أعمال دورتها الثامنة والأربعين مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية.

لقد جاء هذا القرار استجابة لرغبة ملحة من الدول الأعضاء في تأكيد أهمية تحقيق التمثيل الصحيح

لوقف الاعتداءات عليها. فبالرغم من قبول حكومة البوسنة والهرسك لخطة فانس - أوين للسلام، فقد رفضها الجانب الصربي واستمرت المجازر والاعتداءات على المدن البوسنية، واقترفت القوات الصربية أبشع جرائم الإبادة والتطهير العرقي، في تحد سافر لإرادة المجتمع الدولي. ولم يتخذ مجلس الأمن إجراءات فعالة لقمع العدوان، أو تمكين الحكومة البوسنية الشرعية من الدفاع عن نفسها. وهذا الموقف يعطي رسالة خاطئة لأولئك الذين لا يؤمنون بنظام دولي للأمن الجماعي. وقد يزيد من تيارات العنف والتطرف ويؤثر سلباً على دور الأمم المتحدة في احتواء الصراعات الحالية والمحتملة.

إن المجتمع الدولي مطالب بالاسراع في التحرك لإزالة العدوان عن جمهورية البوسنة والهرسك حفاظاً على الحقوق المشروعة لشعبها، وإرغام المعتدين على الانصياع لقرارات الشرعية الدولية، ومنع أحداث أي تغيير ديموغرافي أو تحقيق مكاسب اقليمية من خلال سياسة فرض الأمر الواقع التي يتبعها الصرب والكروات، وإقرار حق جمهورية البوسنة والهرسك في الدفاع عن نفسها برفع الحظر المفروض على تصدير السلاح إليها.

مما يدعو للأسف أنه في الوقت الذي تتشكل فيه ملامح نظام عالمي جديد، تشهد آسيا الوسطى حالة عدم استقرار تكاد تمزق أوصالها. فبينما استمرت الصراعات الداخلية في طاجيكستان وجورجيا بلا هوادة نجد أن الحرب بين أرمينيا وأذربيجان ازدادت خطورة بعد احتلال أرمينيا لأراض شاسعة من أذربيجان. وفي هذا الصدد يود وقد بلادي أن يعرب عن تأييده لقراري مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) اللذين يؤكدان على سيادة جمهورية أذربيجان وسائر دول المنطقة على أقاليمها، وعدم جواز استئصال القوة لحيازة الأراضي. كما نجدد تأييدنا للجهود المبذولة من قبل الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية الأخرى لإعادة حالة الاستقرار في المنطقة.

وتظل المسألة القبرصية معلقة منذ سنوات دون حل. غير أن ما يدعونا الى التفاؤل إزاء تسوية هذه المشكلة هو ما يبذله الأمين العام للأمم المتحدة من جهود تهدف الى تقريب وجهات النظر بين الطائفتين القبرصيتين. ورغم المصاعب التي تعترض طريق تسوية تلك المشكلة فإننا نرى أهمية استمرار المساعي الحميدة للأمين العام للتوصل الى حل عادل يرضي الطائفتين القبرصيتين.

وفيما يتعلق بالحالة في كمبوديا فقد تم إحراز نتائج إيجابية، واستطاعت الأمم المتحدة، من خلال سلطاتها الانتقالية، إعادة الاستقرار السياسي في

في منطقة الشرق الأوسط مرتبط بإخلائها تماماً من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية. فإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل سيوجه اهتمام دولة الى قضايا التنمية الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، وسيدفعها الى التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وهو ما سيشكل مساهمة إيجابية في صيانة السلام العالمي.

لقد عصفت بالخليج حربان مدمرتان انعكست آثارهما سلباً على عجلة التنمية في المنطقة، الأمر الذي يتطلب منا تكثيف الجهود لإبعاد هذه المنطقة الحيوية من العالم عن أية توترات أخرى، وذلك من خلال حل النزاعات والخلافات بالطرق السلمية، واحترام مبدأ سلامة الأراضي والاستقلال السياسي، وسيادة كل دولة على ثرواتها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والالتزام التام بالشرعية الدولية.

ونود التأكيد هنا على ضرورة تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت، وأحكام القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، بما في ذلك المتعلقة منها بالأفراج عن الأسرى والمحتجزين من الكويتيين وغيرهم، والاعتراف بالحدود الدولية بين دولة الكويت والعراق وفقاً للقرار ٨٣٣ (١٩٩٣).

كما يحدونا الأمل أن يفضي الحوار بين دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية ايران الاسلامية الى إزالة كافة المسائل العالقة بينهما بشأن الجزر الثلاث، أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، بما يضمن حقوق دولة الامارات العربية المتحدة، وذلك حسبما دعت إليه قرارات مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

شهدت الساحة الدولية هذا العام تطوراً قيمياً يتعلق بالحالة في الصومال بالرغم من أنها لا تزال تشكل قلقاً بالغاً لضمير المجتمع الدولي. فقد تمكنت المنظمة الدولية، بجهود عدد كبير من الدول الأعضاء، من إعادة السلام الى غالبية ربوع الصومال. وكان لقرار مجلس الأمن ٨١٤ (١٩٩٣) الأثر الإيجابي في تحسين الأوضاع بعد طول أمد المعاناة التي تعرض لها أبناء هذا البلد. ونود أن نعرب في هذا الصدد عن تأييدنا لجهود المنظمة لإعادة بناء الهياكل الرئيسية في الصومال من سياسية واقتصادية واجتماعية، آمليين أن يتمكن الشعب الصومالي من التوصل الى مصالحه وطنية شاملة بين مختلف فئاته.

لقد تابع العالم الأحداث المأساوية في البوسنة والهرسك، ورغم الجهود التي بذلت لاحتواء الصراع الدائر حولها، فإننا لا نجد حتى الآن أية بارقة أمل

لقد اهتم العالم خلال العقود الماضية بالتنمية الاقتصادية لما لها من عائد مباشر وسريع على الاقتصاد العالمي. إلا أنه خلال السنوات القليلة الماضية ارتفعت أصوات في الأمم المتحدة تحث على الاهتمام بالتنمية الاجتماعية أسفرت عن اصدار قرار الجمعية العامة ٩٢/٤٧ بعقد مؤتمر قمة عالمي للتنمية الاجتماعية في أوائل عام ١٩٩٥. ونأمل أن يتمكن القائمون على التحضير لهذا المؤتمر من التوصل الى اتفاق بشأن تعزيز الأهداف التي وردت في المادة ٥٥ من الميثاق لتحقيق مستوى أعلى للمعيشة، والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية.

يعاني كوكبنا من أخطار بيئية ناجمة عن أفعال من صنع البشر لا يمكن التنبؤ بنتائجها. ولقد كان مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو بالبرازيل خطوة هامة على طريق المشاركة العالمية في مواجهة تلك الأخطار البيئية. وفي هذا الصدد نود أن نعرب مجددا عن تأييدنا للجهود التي تبذل لاحتواء المخاطر التي تعصف ببيئتنا، ونأمل أن تنفذ البرامج التي أقرها مؤتمر ريو، وخاصة تلك التي وردت في جدول أعمال القرن ال ٢١.

إن الاهتمام العالمي بمسائل السكان يعود الى الكثافة السكانية الهائلة التي تعاني منها بعض الدول وتأثيراتها السلبية على قضايا التنمية. ونحن نرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وخاصة صندوق الأمم المتحدة للسكان لمعالجة هذه المسائل. كما نأمل أن يتمكن المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية المقرر عقده في القاهرة خلال العام المقبل، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٧ من اعتماد التوصيات الكفيلة بحل القضايا السكانية والانمائية الملحة في العقد المقبل.

لقد انقضت عدة سنوات على تجربة فريدة من نوعها في تاريخ العلاقات الدولية تمثلت في التحرر من نظام القطبية الثنائية. وأصبح العالم الآن يقف في مفترق طرق ليواجه تحديات عسيرة، ذلك أن بعض النزاعات الشريرة فجرت براكين الحقد والعنصرية، فتبدد كثير من الآمال وتداعى ما رثت اليه عيون الملايين من البشر في مستقبل آمن ومزدهر للأجيال القادمة.

ولعل من الضروري أن نتوقف هنا لنسأل أنفسنا: هل تحركت الأمم المتحدة على النحو المطلوب لمواجهة المشاكل التي كشف عنها هذا التحول الكبير في نظام العالم؟ وهل توفرت للمنظمة العالمية الآلية التي دعونا، ودعا غيرنا، الى إقامتها كي تتمكن من

كمبوديا. ولا يسعنا في هذه المناسبة إلا أن نتقدم بالتهنئة الخالصة لشعب وحكومة كمبوديا على النتائج التي تم احرازها لتحقيق المصالحة الوطنية وقرار السلام، مع تقديرنا للجهود الايجابية التي بذلتها سلطة الأمم المتحدة الانتقالية طوال فترة مهمتها في كمبوديا.

تمر جنوب افريقيا بمرحلة هامة ومصيرية على طريق الاصلاحات السياسية تمثلت في الاتفاق على صياغة دستور جديد، وتشكيل حكومة انتقالية متعددة الأحزاب، فضلا عن الاتفاق على اجراء انتخابات دستورية في شهر نيسان/ابريل ١٩٩٤. وهذه التطورات تدل على رغبة صادقة من جميع الأطراف في جنوب افريقيا لفتح صفحة جديدة للعلاقات فيما بينها. ونحن نؤيد الاصلاحات الجارية حاليا في جنوب افريقيا، ونرحب بما دعا اليه الزعيم نيلسون مانديلا، ضمن خطابه الأخير في الأمم المتحدة، برفع الحظر الاقتصادي المفروض على جنوب افريقيا.

على الرغم من أن نار الحرب الباردة قد أخمدت وأصبحت صفحة مطوية من صفحات التاريخ، فإن القلق لا يزال ينتابنا لما يواجهه الاقتصاد العالمي من صعوبات كثيرة. فما زالت الهوة شاسعة بين متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٢ في بلدان العالم المختلفة. فقد بلغ هذا المتوسط في الدول المتقدمة أكثر من ١٨٠٠٠ دولار، بينما اقتصر على أقل من ٨٠٠ دولار في البلدان النامية. وهناك مؤشرات سلبية تنبئ عن تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي عن معدل نمو السكان في العالم.

إن استمرار التدهور الاجتماعي وانعدام الأمن الاقتصادي، اللذين يعتبران حصيلة للتقلبات السياسية المختلفة، سيؤديان حتما الى تأخر التنمية الاقتصادية على المدى البعيد. وطالما استمرت ظاهرة الركود في الاقتصاد العالمي فإن ذلك لن يؤدي الى حل المشاكل الاجتماعية الملحة والمرتبطة بالاقتصاد مثل مشاكل السكان والصحة والاسكان والبيئة.

إن مظاهر التحول التي يمر بها الاقتصاد العالمي، سواء كانت سلبية أو ايجابية، تؤثر على جميع الدول. ويحتاج الاقتصاد العالمي الى إرادة سياسية تتعاون من خلالها الدول، وخاصة المتقدمة منها، لحل المشاكل التي يواجهها. وهو ما يحتم علينا تعزيز دور الأمم المتحدة باعتبارها المنظمة التي تجمع بين شتى أقطار العالم بخبراتها المتميزة في مجالات التنسيق والتعاون التنموي لقراءة نصف قرن من الزمان.

تتسم بتغيير شامل في النظام الدولي.

أود أيضاً أن أتقدم بالتهاني للسيد ستويان غانيف، ممثل بلغاريا، الذي قاد الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة الى خاتمة ناجحة.

واسمحوا لي أن أعبر عن إعجابنا ودعمنا للأمين العام بطرس بطرس غالي للجهود الدؤوبة التي يبذلها في توجيهه الأمم المتحدة خلال هذه الفترة التي يطلب فيها إليها الإضطلاع بأنشطة لحفظ السلام في جميع أرجاء العالم على نطاق لم يسبق له مثيل في تاريخها. وأود أن أهنئه أيضاً على رؤيته التي أوضحها بجلاء في تقريره "خطة للسلام". ونحن نتطلع باهتمام الى صدور تقريره المقبل الذي سيتضمن خطة للتنمية.

ونرحب بكل سرور بأندورا، والجمهورية التشيكية، واريتريا، وموناكو، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والجمهورية السلوفاكية التي أصبحت دولا كاملة العضوية في الأمم المتحدة. ونعتقد بإخلاص أن شغل هذه الدول لمكانها الصحيح في أسرة الأمم المتحدة سيزيد من تعزيز الطابع العالمي للأمم المتحدة.

وأود، قبل أن استرسل في إلقاء بياني، أن أتقدم، بالنيابة عن حكومة تايلند وشعبها، بأصدق التعازي الى الهند، حكومة وشعبا، وأن أعرب عن التضامن معها بعد التدمير الشديد والخسائر في الأرواح التي تسبب فيها الزلزال المدمر الذي وقع في الأسبوع الماضي.

بانتهاء الحرب الباردة سادت روح جديدة من التعاون الودي في جنوب شرقي آسيا. إن تحقق التسوية الدولية للمشكلة الكمبودية تعني أنه لأول مرة في التاريخ القريب لم يعد هناك صراع مسلح كبير في المنطقة. ورغبة في تأسيس نظام اقليمي جديد للسلم والوثام والرخاء، فإننا، بلدان رابطة أمم جنوبي شرقي آسيا (آسيان)، نسعى الى تكثيف جهود التعاون المختلفة داخل رابطتنا ومع جيراننا وأصدقائنا خارج المنطقة.

تأسست آسيان في بانكوك منذ أكثر من ٢٦ عاما، عندما كانت الحرب الباردة في أوجها. والآن، وقد بلغت الحرب الباردة نهايتها، حققت آسيان المركز السياسي والاقتصادي الذي يمكنها من القيام بدور أكبر في شؤون المنطقة وما يتعدها. وتتولى تايلند رئاسة آسيان هذا العام، وهي تتطلع الى العمل مع كل الأطراف المعنية داخل الرابطة وخارجها، على تحقيق السلم والازدهار في جنوب شرقي آسيا.

الاضطلاع بدورها على نحو يتفق مع مستحدثات عالم اليوم؟ وإن كانت الأمم المتحدة قد تحركت على النحو المرجو، فهل وفرت لها الدول الأعضاء من الامكانيات المادية والمعنوية ما يؤهلها لأن تتخذ الاجراءات الفعالة في مواجهة ما ينشأ من مشاكل في أي مكان من العالم؟

لا نعتقد أن أحدا يسعى اليوم لتحقيق اليوطوبيا في العالم كما ارتآها أفلاطون في جمهوريته أو الفارابي في مدينته الفاضلة. ولكننا نطالب بتمكين الأمم المتحدة من تحقيق حلول واقعية للمشاكل العالمية، ذلك أننا نعتقد بأن كل دم يراق بيد تحركها نزعة العرقية أو دوافع العنصرية، إنما هو دليل على اخفاقنا جميعا في الوفاء بما نصبو اليه، وتصبو اليه، شعوبنا.

وفي هذا الاطار تأتي دعوتنا بضرورة الإحتكام الى العقل في فهم الظواهر المستحدثة، ومعالجة المعضلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون انفعال أو افتعال. فلقد حان الوقت لوضع القضايا المتعلقة بالأمن الدولي والاقليمي والتنمية على مختلف أنواعها في أبعادها الحقيقية والواقعية بعيدا عن المثالية، وقريبا من الواقع الموضوعي للعالم المعاصر بتطورات المتلاحقة حتى تصبح قابلة للتطبيق في خضم تناقضات التنافس بين دول العالم. ونحن على ثقة من أنه ما زال بإمكان الأمم المتحدة، بالإرادة السياسية والدعم المادي والتشجيع المعنوي، أن تؤدي دورها في تسيير سفينة الرجاء نحو شاطئ الأمن والسلام الذي ننشده جميعا.

خطاب السيد شوان ليكباي، رئيس وزراء مملكة تايلند.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن الى بيان لرئيس وزراء مملكة تايلند.

اصطحب السيد شوان ليكباي، رئيس وزراء مملكة تايلند الى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني أيما سعادة أن أرحب برئيس وزراء مملكة تايلند، سعادة السيد شوان ليكباي، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

السيد ليكباي (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن تايلند، حكومة وشعبا، أتقدم بأحر التهاني لكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. وإنني لوائق أنكم ستوفرون للجمعية العامة القيادة والتوجيه اللازمين في هذه الفترة التي

في باريس في أيلول/سبتمبر من هذا العام. ونحن على ثقة أنه بعودة السلم والحالة السوية الى كمبوديا، سيستعيد البلد مكانه اللائق به في أسرة أمم جنوب شرقي آسيا. وتقدم تايلند صداقتها الى حكومة كمبوديا المنتخبة حديثا، وتتعهد بالتعاون معها وهي تبدأ المسير في طريق بناء الدولة.

وفي عالم ما بعد الحرب الباردة، يهيئ المفهوم المتغير للأمن زخما إضافيا لدور الأمم المتحدة على الصعيد الاقليمي والأمن في هذا الزمن له تعريف أوسع نطاقا من تعريفه في الماضي. فالحاجب غير العسكري للأمن على وجه الخصوص قد أصبح يعد أكثر إلحاحا من بعده العسكري، بل أصبح يقدم عليه في الأهمية. ويعتبر الأمن الآن عملية لبناء الثقة أكثر منه عملية للدفاع أو للردع. إن الأنشطة الرامية الى "طمأنة" الأطراف الأخرى، وترتيبات الحوار السياسي وغيرها من الترتيبات المماثلة التي يقصد بها أن تولد التفاهم المتبادل وتعززه، والجهود التعاونية التي تعود بالمنفعة المتبادلة في حل المشاكل المشتركة، وآليات ادارة الأزمات وغير ذلك من التدابير الوقائية - كل هذا يمكن أن تصنف تحت عنوان الأمن.

ويتفق مفهوم الأمن هذا تماما مع نهج الدبلوماسية الوقائية، وبخاصة على المستوى الاقليمي. وهذا هو مجال يمكن للأمم المتحدة أن ترسم دورها فيه بأنه تقوية وتيسير التعاون والتفاهم الاقليميين.

ومن الطبيعي أن كل الجهود في هذا الصدد يجب أن تبذل داخل إطار متعدد الأطراف. ويمكن لجدول الأعمال التعاوني للدبلوماسية الوقائية أن يشمل التنبؤ بالصراعات، وتفادي الصراعات أو منعها، ومعالجة الصراعات، ومنع تصعيد الصراعات. وفي هذا السياق، ترحب حكومة بلدي بتقرير الأمين العام الممتاز الشامل "خطة للسلم"، الذي يمثل اتجاها جديدا في التفكير ونهجاً مبتكراً في السعي الى تعزيز الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، مما يبهج حكومة بلدي أن ترى الحماس الذي تبديه الدول الأعضاء الأخرى تجاه هذا التقرير. ويجب أن تكون الخطوة التالية لنا هي التنفيذ الكامل والعاجل للتوصيات الواردة في التقرير بالإضافة إلى التوصيات الواردة في وثائق مختلفة لمجلس الأمن، وفي قرار الجمعية العامة ١٢٠/٤٧ الصادر في الدورة السابقة.

إن آسيان، الناضجة الواثقة من نفسها، في وضع فريد لتعزيز دور الأمم المتحدة وفعاليتها في جنوب شرقي آسيا، وبخاصة في مجالات الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلم، وحفظ السلام، وبناء السلم. إن نجاح الأمم

وتايلند، بصفتها أقرب عضو في آسيان الى بقية جنوب شرقي آسيا من الناحية الجغرافية، في وضع فريد يمكنها من أن تعمل كجسر للاتصال بجيراننا غير الأعضاء في آسيان. وبالتالي، ترحب حكومة بلدي ترحيبا حارا بانضمام جمهورية فييت نام الاشتراكية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الى معاهدة آسيان للصداقة والتعاون، التي تضع الاطار العام لتعزيز التعاون في جنوب شرقي آسيا. ونأمل مخلصين أن يأتي قريبا اليوم الذي تصبح فيه لاوس وفييت نام، بالإضافة الى كمبوديا التي تسير في طريق الانضمام الى المجتمع الدولي مرة أخرى، أعضاء كاملي العضوية في آسيان.

وآسيان إذ تفتنم فرصة الإسهام في تأسيس نظام اقليمي جديد للسلم التعاوني والرخاء المشترك، إنما يتزايد تقديرها لوظيفة الدبلوماسية متعددة الأطراف، وبخاصة للتعاون المعزز بينها وبين الأمم المتحدة.

لقد استحوذت كمبوديا على اهتمام العالم لما يزيد على عشرة أعوام. وقد عملت آسيان والأمم المتحدة معا بدأب لإقرار تسوية سياسية دائمة للمشكلة الكمبودية. وفي كمبوديا، اضطلعت الأمم المتحدة لتوها بعملية من أكثر عمليات حفظ السلام شمولاً في تاريخها كله. والمنظمة - من خلال سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا العاملة - تستحق التهنية على تنظيم الاعادة الطموحية للأعداد الضخمة من المهاجرين الكمبوديين الى وطنهم من تايلند المجاورة، وعلى الانتخابات الحاسمة الأهمية التي نتج عنها تأليف حكومة للأغلبية في كمبوديا منتخبة انتخاباً ديمقراطياً، مما يعزز احتمالات المصالحة الوطنية. وأود أن أعرب عن تقدير حكومة بلدي للسيد ياسوشي أكاشي وزملائه وللرجال والنساء العاملين في السلطة الانتقالية على إتمامهم بنجاح لمهمتهم المتمثلة في المساعدة على استعادة السلم في كمبوديا. وفوق كل ذلك، نبعث بأحر تهانئنا الى شعب كمبوديا الباسل نفسه، وبصفة خاصة الى صاحب الجلالة سامدك نورودوم سيهانوك على دوره الهام للغاية في بعث الأمة الكمبودية.

والى جانب تيسير إعادة أكثر من ٣٠٠ ألف مواطن كمبودي الى وطنهم، كان تعاون تايلند مع الأمم المتحدة مستمرا من البداية. فاشتركنا في عمليات إزالة الألغام وشق الطرق في غربي كمبوديا، وتايلند تعمل في الوقت الحالي عن كثب مع السلطة الانتقالية في تنفيذ انسحاب البقية الباقية من موظفي السلطة. وستواصل تايلند المشاركة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإعادة تأهيل كمبوديا. ولهذا نرحب بنجاح المؤتمر الدولي لإعادة تعمير كمبوديا الذي عقد

التشغيلية المحددة للتعاون بين الآسيان والأمم المتحدة. ومن المتوقع أن تصل حلقة العمل الثالثة والأخيرة التي ستعقد في بانكوك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، إلى اقتراحات بشأن الآليات الملائمة لتشجيع الأحوال المفضية إلى السلم والرخاء الإقليميين عن طريق التعاون الوثيق بين آسيان والأمم المتحدة.

إن التحسن في فرص التعاون الاقتصادي المتعاضد في المنطقة يتجلى في الحماس الذي يبدي لإقامة شبكة من الوصلات الاقتصادية. ففي داخل آسيان أقمنا منطقة التجارة الحرة التابعة لآسيان لتكثيف التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الآسيان واجتذاب الاستثمار الخارجي. إن بلدان جنوب شرقي آسيا تتصدى لمهمة إقامة الوصلات الاقتصادية عن طريق خطط شتى تعرف باسماء مثلثات "النمو" ومربعات النمو "والمناطق الاقتصادية الخاصة". وهذه الوصلات ستساعد على زيادة النهوض بروح الصداقة والتعاون وتوفير نواة لقدر أكبر من التفاعل مع الأجزاء الأخرى من العالم.

إن العالم الصالح للحياة هو عالم يمكن أن تنفذ فيه الاستراتيجيات الانمائية الحكومية في ظل بيئة دولية مؤاتية. فالاقتصاد الدولي لا بد وأن يوفر مناخا داعما لتحقيق الأهداف البيئية والانمائية وعلينا، في جملة أمور، أن نتابع العمل على تحرير السياسات التجارية العالمية، وتشجيع التوزيع الكفء للموارد العالمية، وإزالة التعارض بين التجارة والبيئة، وتوفير الموارد المالية والتقنية الكافية للبلدان النامية.

هذه التدابير هي شروط مسبقة لإقامة عالم أكثر رخاء، تتشاطر فيه البلدان ثرواتها في ظل نظام تجاري حر ويكفل فيه التنافس العادل بقواعد مقبولة على نطاق واسع. ولهذا السبب، ترى حكومتني أن الاختتام المبكر والناجح لجولة أوروغواي أمر حتمي لإنعاش التجارة الدولية. وتنضم تايلند إلى شركائنا في آسيان في الترحيب بما أبدته البلدان الصناعية في اجتماع مجموعة السبعة الأخير في طوكيو من التصميم والعزم على حسم المشاكل المتبقية واختتام الجولة قبل نهاية هذا العام.

إن التنمية العالمية المتوازنة ليست هدفا مستنيرا فحسب، بل هي قاعدة للتقدم الدائم لجميع المجتمعات. وينبغي أن تكون الأساس لإعادة تنشيط التعاون بين الشمال والجنوب، وأن يكون ذلك إيذانا ببداية جديدة في التعاون الانمائي الدولي القائم على مبدأ التزامات كارتاخينا. ولا بد أن يتجاوز الأمر تقديم العون ليشمل الشراكة والمسؤوليات المتبادلة. ويجب أن

المتحدة في أعقاب الحرب الباردة يعتمد بدرجة كبيرة على التعاون الوثيق مع بلدان مناطق مستهدفة. ولكن الأمم المتحدة، ببساطة، تحتاج إلى كل مساعدة يمكنها أن تحصل عليها. ويمكن للمنظمات الإقليمية أن تساعد في التعرف على الصراعات المحتملة، واحتوائها - بالتعاون مع الأمم المتحدة - قبل أن تنفجر. ويمكن للتعاون بين الأمم المتحدة وأي منظمة إقليمية - ذات سجل قوي - مثل آسيان - أن يعوض الضعف الذي يلزم أية منظمة تعمل بصورة منفردة.

ولاستكشاف أفضل سبل لتجاوب آسيان مع التوصيات الواردة في "خطة للسلم"، قامت تايلند، بالتعاون مع سنغافورة شريكنا في آسيان بإعداد وتنظيم مجموعة من حلقات العمل الدولية حول التعاون بين آسيان والأمم المتحدة من أجل السلم والدبلوماسية الوقائية.

إن المنطق الكامن وراء هذه المبادرة بسيط تماما. فتهديد السلم الدولي، الفعلي والمحمّل، غالبا ما ينشأ في منطقة محددة بعينها. وبإزالة القيود التي كانت تفرضها الحرب الباردة على تدخلات الأمم المتحدة على المستوى الإقليمي، فإن المنظمة أصبحت في وضع مثالي للتعاون مع آسيان لكفالة السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا.

إن أسس هذا التعاون موجودة بالفعل. ومعاهدة الآسيان للصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا تشكل الأساس لقواعد جديدة للسلوك في المنطقة وقد أيدتها الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين.

وثمة عوامل أخرى قد تعد محبذة لدبلوماسية الأمم المتحدة الوقائية في جنوب شرقي آسيا. من هذه العوامل الوجود الإقليمي للدول الكبرى. ففي ظل ظروف معينة، توفر الأمم المتحدة إطارا لأعمال تؤديها دول كبرى. والمثال على ذلك هو دور اليابان في حفظ السلم في المنطقة تحت سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا. ويمكن على هذا النحو وضع ترتيبات لقيام هذه الأمم بدور "مشروع" في منع حدوث الأزمات، يتضمن، مثلا، الحوار السياسي والوساطة. وبالمثل، فإن ضرورات التنمية الاقتصادية الإقليمية قد تضيف زخما إلى مشاركة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي. فالأمم المتحدة متواجدة في جنوب شرقي آسيا في هذا الصدد منذ أمد طويل. والتزاماتها الانمائية تجاه المنطقة وجهودها الانمائية فيها تتجلى في اتخاذها مقرا لعدة هيئات من هيئات الأمم المتحدة الإقليمية.

وستكون الخطوة التالية هي وضع الترتيبات

والمهمة الماثلة أمامنا الآن هي تنفيذ توصيات المؤتمر. وفي هذا الصدد، إن للأمم المتحدة دورا مركزيا تضطلع به. فالمنظمة، بجهود جماعية من الدول الأعضاء فيها، يجب أن تقوي الآليات التي يتم بها تخصيص الموارد البشرية والمالية الكافية للاضطلاع بالأنشطة المطلوبة منها.

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أشدد على أن تايلند كانت محظوظة إذ أفادت من توجيه وحكمة صاحبي الجلالة الملك والملكة في جميع ميادين الحياة الوطنية. حقا، إن الملكية عندنا هي رمز للوحدة الوطنية وشعلة للأمل ومصدر للقوة في قلوب شعب تايلند بأجمعه.

اسمحوا لي أن اختتم كلمتي بأن أتمنى لكم كل نجاح في اضطلاعكم بمسؤولياتكم الجديدة. وأمامكم دورة طويلة للجمعية العامة. وليس لدي أدنى شك بأنكم ستضطلعون بمسؤولياتكم بوقار وامتنياز عظيمين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء مملكة تايلند على البيان الذي أدلى به لتوه.

اصطحب السيد شوان ليكباي، رئيس وزراء مملكة تايلند، من المنصة.

السيد زيلينتش (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي سيدي الرئيس، أن استهل كلمتي بتوجيه التهنئة لكم على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع. وإنني لعلى ثقة من أن الجمعية العامة ستكون ناجحة وفعالة بصورة خاصة هذا العام تحت قيادتكم.

اليوم وللمرة الأولى يتشرف ممثل للجمهورية التشيكية بالقاء كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة كجزء من المناقشة العامة. إن الجمهورية التشيكية هي دولة جديدة حقا. ومع ذلك فإن تقسيم تشيكوسلوفاكيا ليس فيه ما يبعث على الفرح. إنه لمن الأفضل دوما للمجتمعات المتكافئة أن تتوحد بدلا من أن تنفصل. ومع ذلك، فما أن توصلنا إلى أن استمرار وجود تشيكوسلوفاكيا لا يمكن ضمانه بالوسائل الهادئة والسلمية، حتى سعينا إلى تحقيق الانفصال بشكل سلمي. وبينما تكون عمليات الانفصال المماثلة في أجزاء أخرى من العالم مصحوبة في العادة بالارهاب والعنف، ففي بلادنا لم ينكسر زجاج نافذة واحدة. وهذه التجربة تجعلنا نعتقد أن حسن النية والفكر الرشيد

يتناول الشواغل العالمية والاقليمية بالاستجابة للاحتياجات المحلية.

وإن التوافق العالمي في الرأي الذي تم التوصل اليه في قمة الأرض في ريو دي جانيرو في العام الماضي قد زودنا بالعدة اللازمة للقيام بعمل جماعي لمواجهة الأولويات الجديدة. ولقد أوجدنا التوافق المنشود لتوخي تنمية تتجاوز مجرد النمو الاقتصادي. تنمية بالمعنى الشامل، تسترشد، بمبادئ المساواة والعدالة، وترتكز على تقدير المسؤولية الاجتماعية والايكولوجية. وعلينا نحن الزعماء، إذ ننادي بالتغيير، أن ندلل على صدق قناعتنا السياسية باتباع سياسات وطنية تتماشى مع التوافق الدولي.

وتلتزم حكومتي التزاما تاما بتنفيذ اتفاق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وخطتنا الانمائية الوطنية للأعوام من ١٩٩٢ الى ١٩٩٦، تجسد تصميمنا على تحقيق التنمية المستدامة. وقد اتخذت حكومتي مختلف الخطوات الادارية والقانونية اللازمة لإدماج البيئة بالتنمية وتنفيذ برنامج العمل المكرس في جدول أعمال القرن ٢١.

وبما أن حكومتي هي أول حكومة منتخبة بعد حادث أيار/مايو ١٩٩٢، فإننا ندرك أيما إدراك الصلات الوثيقة القائمة بين الديمقراطية والتنمية وحقوق الانسان. ومن ثم فإن التحول الى الديمقراطية لا بد أن يقترن بجهود حثيثة للنهوض بقضية الكرامة الانسانية والحرية.

قبل خمسة وأربعين عاما، انضمت تايلند الى المجتمع الدولي في اعتماد الاعلان العالمي لحقوق الانسان. ومنذ ذلك الحين، حقق المجتمع الدولي عددا من النتائج الايجابية في حماية حقوق الانسان وتعزيزها.

ومنذ الوقت الذي انعقد فيه المؤتمر الدولي الأول المعني بحقوق الانسان في طهران في عام ١٩٦٨، والمجتمع الدولي يضطلع بمسؤوليات جديدة لا لحماية حقوق الانسان فحسب وإنما لتعزيزها كذلك. ولقد حان الوقت للعمل على منع الاساءات لحقوق الانسان.

في حزيران/يونيه الماضي، اختتم المؤتمر العالمي المعني بحقوق الانسان في فيينا بوثيقة توافقية. إن إعلان فيينا يقرب بين وجهات النظر بشأن الحقوق الأساسية، ويوفر أساسا عالميا ينطلق منه المجتمع الدولي. وتؤكد تايلند من جديد التزامها بحقوق الانسان والحريات الأساسية واحترامها لها، كما تحددت في إعلان فيينا وخطة العمل.

وأشدد، على أنها حدود سلمية.

إننا نتبوء مكاننا الطبيعي في أوروبا. وفي الآونة الأخيرة قبلت بلادي كعضو في مجلس أوروبا، وقريبا خلال يوم أو يومين سيتكلم رئيسي أمام المجلس. ومنذ يومين فقط قمت بالتوقيع في لكسمبرغ على اتفاق أوروبا مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية. ومما لا يخفي أيضا البعد عبر الأطلنطي لدبلوماسيتنا، كما يتمثل في أنشطتنا في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس شمال الأطلنطي للتعاون، وفي ما نبديه من الرغبة في الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلنطي.

إن علاقاتنا مع العالم النامي قد تغيرت هي الأخرى. فمن ناحية، هناك تاريخ من علاقات الصداقة مع الكثير من البلدان التي نحاول الآن أن نضعها على أساس جديد وأكثر توازنا. ومن ناحية أخرى، فنحن نسعى إلى تحقيق التعاون مع عدد من البلدان الهامة التي كانت حتى الآونة الأخيرة موضع تجاهل لأسباب سياسية. وهناك آلاف من الأطباء والتقنيين من العالم النامي الذين تلقوا تدريبهم في جامعاتنا وأصبحوا اليوم يرفعون اسمنا عاليا. وأنا على يقين من أنه سيكون بوسعنا قبل مضي زمن طويل أن تقدم المساعدة الاقتصادية المناسبة للمناطق المحتاجة في العالم، ويفضل أن يكون ذلك من خلال القنوات المتعددة الأطراف.

وسياستنا الخارجية هي سياسة بلد صغير وهي تعكس وضع هذا البلد في أوروبا وفي العالم. ومع ذلك، فهي سياسة خارجية مستقلة لا تخضع لأحد ولا تقلد على نحو أعمى السياسة الخارجية لأي بلد آخر.

إن نهاية الحرب الباردة ترتبط بسقوط الشيوعية الأوروبية، ونتائج ذلك لم يتم الالمام بها تماما بعد. فبينما خفت إلى حد كبير حدة خطر وقوع كارثة نووية عالمية، فقد تفجرت صراعات تحركها النزاعات السياسية والإثنية والدينية والاجتماعية والاقتصادية. وفي الوقت ذاته، ظهرت بوارق أمل في مناطق لعلنا لم نكن نتوقعها، وتحضرني هنا امكانات تحقق تسوية سلمية في الشرق الأوسط، وتشكل عملية ديمقراطية في جمهورية جنوب أفريقيا، وأخيرا وليس آخرا، نجاح الأمم المتحدة في كمبوديا.

في الأيام الأخيرة تابعنا باهتمام كبير التطورات في الاتحاد الروسي. وكنا نأمل أن تسوى مشاكل روسيا سلميا، ولكن المعارضة المناهضة للإصلاح بدأت العنف. والانتخابات الحرة الديمقراطية هي الحل الوحيد لهذه الحالة. إن الانتخابات هي التي ستقرر ما إذا كان توجيه

يمكن أن يفضي إلى تسويات سلمية، حتى بالنسبة للمشكلات التي يصاحبها العنف في العادة.

إن الجمهورية التشيكية تمر في الآونة الراهنة بتغيرات سياسية واقتصادية عميقة. فمن الناحية السياسية، نقوم ببناء نظام ديمقراطي في ما كان يعرف سابقا بالعالم الشيوعي. والحكومة قد قدمت الدليل على أنها حكومة مستقرة. وفي غضون ذلك، فإننا نشدد على حقوق الانسان وقد شهد الجميع بحرية صحافتنا الجريئة وبسجلنا في مجال حقوق الانسان، بما في ذلك منظمات دولية غير متحيزة ومعروفة بتشددها البالغ في هذا المضمار.

وبالنسبة للجانب الاقتصادي، فقد حققت الجمهورية التشيكية بعض النجاحات أيضا. فعملية خصخصة الأملاك التي كانت تابعة للدولة سابقا مازالت مستمرة على قدم وساق. ويجري تحرير الأسعار بحيث يمكنها أن تجد مستواها الطبيعي الذي يحدده السوق، وفي الوقت الحاضر، حرصنا على انتهاج سياسات نقدية محكمة فأوقفنا التضخم والبطالة عند مستويات متواضعة وحققنا ميزانية متوازنة. فنحن نعيش في حدود امكاناتنا.

وفي هذا السياق، أود التأكيد على أمر واحد. إننا ندير عملية التحول الاقتصادي بجهودنا وبمواردنا الذاتية. إننا لا نطالب بمعونة مالية مباشرة. ولا نسعى إلى أن نحول الموارد التنموية الشحيحة من بلدان تعاني وضعاً أسوأ من وضعنا. ونحن نقول لأصدقائنا من البلدان المتقدمة النمو، "إننا نسعى إلى تبادل التجارة معكم ولا نطلب مساعدتكم. افتحوا أسواقكم أمامنا، وليس محفظة نقودكم". والواقع إن الأسواق المفتوحة ستفيدنا جميعا، سواء كانت اقتصاداتنا متقدمة أو نامية، مستقرة أو في مرحلة انتقالية. ولهذا فإننا مقتنعون بأن الاختتام الناجح لجولة أوروغواي التي تجرى في إطار مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة أمر من شأنه أن يعود علينا جميعا بالفائدة في نهاية المطاف.

بالإضافة إلى عملية الانتقال التي يمر بها نظامنا السياسي المحلي وعملية تحول نظامنا الاقتصادي، قمنا أيضا بتغيير سياستنا الخارجية. إن إحدى أولويات سياستنا الخارجية تتعلق بسلوفاكيا. ففي غضون الشهور الماضية، أخذت الجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية تتعلمان كيف تعيشان سوياً باعتبارهما بلدين مستقلين، وليس كمنطقتين من نفس البلد. ولقد أبرمنا مجموعة من الاتفاقات والمعاهدات، وتعودنا على أن تكون بيننا حدود -

الطريق الصحيح، تحقيق استخدام أكفأ للموارد التي تنفق على حماية حقوق الإنسان، وتركيز الأنشطة في هيئة واحدة، وإنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

وتعتز الجمهورية التشيكية بإسهامها في أعمال الأمم المتحدة. واسمحوا لي أن أذكر بعض هذه الإسهامات. لدينا في الوقت الحالي مراقبون عسكريون في موزامبيق ويوغوسلافيا السابقة. وسيتم وزع فريقين آخرين في جورجيا وليبيريا. ويساعد فريقان تشيكيان آخران في حفظ السلم في أنغولا والصومال. وهناك كتيبة مشاة تشيكية مرابطة في كرواتيا تحت قيادة قوة الأمم المتحدة للحماية. وكان هناك مراقبون مدنيون أسهموا في مراقبة الانتخابات في هايتي. وقد شارك عسكريون تشيكيون في تحرير الكويت. ويعمل اخصائيون من بلدنا في خدمة لجنة الأمم المتحدة الخاصة. وهناك فريق كبير من أفراد الأمن على وشك الانضمام إلى كتيبة الحراس التابعة للأمم المتحدة في العراق. كما أن ضباطنا خدموا لمدة ٤٠ سنة في خط الهدنة في كوريا باعتبارهم أعضاء في لجنة الإشراف المكونة من الأمم المحايدة. وهذا يدل على حرصنا التقليدي على خدمة المجتمع الدولي، وعلى تحمل نصيبنا العادل من العبء الدولي.

وفي مجالات أخرى، اشتركنا لمدة ثلاثين سنة في عمل لجنة الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار. وإذا أنظر حولي في هذه القاعة، أدرك أنه ما من بلد من بين الـ ١٣٠ بلدا تقريبا من البلدان التي قبلت عضويتها بعد إنشاء الأمم المتحدة إلا وساعدناه في تبوء مكانه هنا.

وكما يعلم أعضاء الجمعية، إن الجمهورية التشيكية رشحت نفسها في الانتخابات لشغل أحد المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن. وقد رشحنا أنفسنا على أساس سجلنا - وهو سجل خدمتنا وسجل تجربتنا. وعلى هذا الأساس أطلب من الأعضاء أن يمنحونا تأييدهم في الانتخابات المقبلة.

وكما سبق أن ذكر العديدون في المناقشة العامة، إن العالم مختلف عما كان عليه قبل خمسين سنة. لذلك فإن الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها وصلا نقطة تحول. ومع هذا، فإن الرأي المتمعن لحكومتي هو أنه يمكن القول، إجمالاً، أن مجلس الأمن يخدمنا الآن خدمة طيبة. فهو لم يعد في السنوات القليلة الماضية، مجرد مسرح لعروض ثانوية في السياسة الدولية. فالمجلس والأمم المتحدة في مجموعها يسعيان الآن سعيًا حثيثًا للوفاء بالتوقعات المتزايدة التي يلقهاها العالم عليها.

دفة المستقبل في روسيا سيكون في أيدي الذين رفعوا علم روسيا في موسكو أم في أيدي الذين رفعوا راية الشيوعية الحمراء.

إن صراعات ما بعد الحرب الباردة هزت الكثير من القيم والمبادئ والثوابت التي كنا نعيش في ظلها. ولم يحدث في أي مكان أن كانت هذه القيم محل تشكيك بشكل تام وبشراسة كما حدث في بلدان يوغوسلافيا السابقة خلال سلسلة الحروب التي وقعت فيها في السنوات الأخيرة. إن الحروب التي وقعت في يوغوسلافيا السابقة والقوقاز وأماكن أخرى جعلتنا ندرك الحاجة إلى إثارة بعض الأسئلة القديمة من جديد، وإلى إعادة النظر في مفاهيم ظلت تعد أساسية في الممارسات السياسية الدولية منذ الحرب العالمية الثانية.

إن هذه الأسئلة تتصل، على سبيل المثال، بتقرير المصير ودور الحدود الداخلية لدى ظهور دول جديدة؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والاعتراف الدولي بدول جديدة وتوقيته، وربما أسئلة أخرى. وسيلزم أن ندقق فيها بجرأة ودقة أكبر بكثير، وبخيال أوسع بكثير. وهنا يكمن في ظني بعض من أكبر التحديات التي سيتعين على الأمم المتحدة أن تواجهها في المستقبل المباشر. إن هذه أرض زلقة حقا ولكننا قد نجد فيها سيارة يمكن أن نشق بها الطريق التماسا للهداية في المستقبل.

على أن القتال في البوسنة والهرسك يبدو أنه يفضي اليوم إلى تقسيم ذلك البلد على أسس إثنية. وهنا نجد الربط القسري بين قيام الدولة والتكوين الإثني أمرا مقبلا. إننا نقدر مبدأ المجتمع المدني الذي ينعم فيه المواطنون بحقوق متساوية بغض النظر عن خلفيتهم الإثنية أو لغتهم الأصلية أو عقيدتهم الدينية. وفي مقابل ذلك فإننا نرى أن النقاء الإثني، ناهيك عن النقاء الديني، مفهوم ينتمي إلى عصور أخرى ولا محل له في العالم الحديث. وأي تعديل للحدود عن طريق العنف أو أي تطهير إثني مصحوب بانتهاكات جسيمة وصارخة لحقوق الإنسان هو في نظرنا شيء غير مقبول.

ولسنا في حاجة إلى التشديد على مبلغ الأهمية التي ما برح يعلقها بلدي - وخاصة عندما لم يكن حرا على الالتزام بحقوق الإنسان بما في ذلك تقنينها على يد الأمم المتحدة. إن حقوق الإنسان الفرد ذات الانطباق العالمي، واحترام هذه الحقوق أمور ترتبط ارتباطا لا ينفصم بالديمقراطية والرخاء. والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود هذا العام في فيينا كان نقطة تحول هامة. وفي رأينا، إن من الخطوات اللازمة للسير في

فحسب فيما بين الدول الأعضاء بل أيضا بين الدول الأعضاء والأمانة العامة للأمم المتحدة، بغية إيجاد آلية فعالة لتسيير عمليات حفظ السلم. وعمل منظمنا ينبغي أن يستجيب للطابع المتغير لحفظ السلم. ومن الأفكار المثيرة للاهتمام الاقتراح بإنشاء فريق عامل تحت إشراف مجلس الأمن لاستعراض هذه المسائل وإعداد اقتراحات وتوصيات بشأنها.

إن عدد الصراعات الإقليمية والمحلية الكبير جزء من الصورة الأمنية العالمية. والتعاون بين الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية هو أداة مفيدة أخرى لحلها. وإن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا منظمة تضطلع بدور هام في المنطقة الأوروبية - الآسيوية. ولقد جاءت الخطوة الرسمية الأولى نحو التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في القرار ١٠/٤٧ المتخذ في الدورة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وليس من قبيل الصدفة أن التعاون والتنسيق بين هاتين المنظمين اتخذ طابعا رسميا خلال رئاسة تشيكوسلوفاكيا لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وإن الموارد المحدودة لكلتا المنظمين تضطرننا إلى محاولة التنسيق وتحقيق التكامل بين عملياتهما وبعثاتهما.

واسترشادا بمصالحنا الحيوية، ما برحنا ننشد تعاونا وتفاعلا أوثق مع منظمات قادرة على إعطاء ضمانات أمنية فعالة. إلا أن هذا لا يعني أننا نريد - انطلاقا من موقف سلبي - أن نترك أمر أمننا لكي يهتم به آخرون. بل على العكس من ذلك، نحن نريد أن نكون مشاركين نشطين في هذه العملية المزدوجة. إن هذا الجهد يتضمن على سبيل المثال ما يلي: أولا، اسهامنا البناء، بصفتنا بلدا لديه صناعة نووية متقدمة، في تعزيز معاهدة وقف انتشار الأسلحة النووية ومد نطاقها إلى ما بعد عام ١٩٩٥؛ ثانيا، اعتماد التزامات لخفض مخاطر انتشار أسلحة التدمير الشامل ووسائل نقلها، وبخاصة عن طريق ربط "نظام الرقابة على تكنولوجيا الصواريخ" بما يسمى "مجموعة استراليا"؛ ثالثا، التصديق المبكر والتنفيذ الشامل للاتفاقية الخاصة بحظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية.

إن الأزمة المالية تهدد منظمنا. والانضباط المالي من جانب الدول الأعضاء انما هو شرط مسبق لتحسين الحالة. ومما له نفس القدر من الأهمية الحرص على استخدام الموارد المتاحة بطريقة أكثر فاعلية وتعزيز رقابة الدول الأعضاء على استخدامها. إننا بحاجة إلى استخدام آليات الرقابة القائمة استخداما أفضل. ونحن

وأيا كانت التغييرات التي نقترحها، ينبغي أن نتابع الجهود الرامية إلى إصلاح المجلس بشكل مسؤول وبروح من التفاهم المتبادل وتوافق الآراء. إن مجلس الأمن ينبغي أن يتكيف مع الواقع الجديد للعالم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا، إن بعض البلدان قد أصبحت أعضاء ذوي أهمية في المجتمع الدولي. والتوسع في عضوية مجلس الأمن ينبغي قبل كل شيء أن يحترم مبدأي الفاعلية وتحمل المسؤولية في تنفيذ قراراته. ومن المهم بنفس القدر تحقيق تمثيل جغرافي عادل.

بيد أن بعض التغييرات ينبغي إجراؤها الآن. هناك بعض الشعور بالإحباط بين أعضاء الأمم المتحدة غير الأعضاء في مجلس الأمن، الذي يزيد الآن على نحو مطرد عدد اجتماعاته غير الرسمية وراء أبواب مغلقة. إننا نحتاج إلى المزيد من الشفافية. ونحتاج إلى المزيد من الاتصال. نحتاج إلى توازن أفضل بين المجلس والجمعية العامة.

وفي هذا الصدد، فإن توزيع جدول الأعمال الشهري لمجلس الأمن على الأعضاء خطوة أولى مستحبة. كذلك فإن دعوة رؤساء المجموعات الإقليمية لاطلاعهم على بواطن الأمور أمر مفيد. وإنني واثق بأن المجلس سيجد تدابير أخرى على هذا الدرب يمكن تنفيذها فورا. وإذا انتخبت الجمهورية التشيكية، فإن بعثتي الدائمة ستحاول تحديد تدابير أخرى من هذا القبيل.

إن مصداقية الأمم المتحدة تتوقف، في جملة أمور، على أداء زهاء ٨٠ ٠٠٠ عضو عسكري ومدني في قوات الأمم المتحدة العاملة في ١٧ عملية لحفظ السلم في أنحاء العالم. وإن إدارة الأزمات تتضمن حاليا ليس فحسب الفصل بين المتخاصمين، بل أيضا حماية قوافل الإغاثة الإنسانية، ورصد الانتخابات واحترام حقوق الإنسان. وفي عدد أكبر من الحالات يرسل أفراد حفظ السلم إلى بلدان لا توجد فيها حكومات عاملة أو حيث الاتفاقات مجرد حبر على ورق. ومن ثم أصبحت الخوذات الزرقاء تتخذ على نحو متزايد أهدافا لمجموعات مسلحة فالتة الزمام. وفي نفس هذه الأيام التي تجري فيها هذه المناقشة العامة يلقي أعضاء في قوات حفظ السلم حتفهم في اشتباكات مع أباطرة الحروب.

وترحب الجمهورية التشيكية بالمناقشة المكثفة لتقرير الأمين العام "خطة للسلام". إن القرار المتخذ في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة هو خطوة أولى، وإن تكن صغيرة على الطريق الصحيح. ولكن الأمر يحتاج إلى المزيد والمزيد من التعاون المكثف ليس

نحبذ إنشاء منصب مفتش عام له سلطة قوية.

إن منظمة الأمم المتحدة تولي اهتماما كبيرا أيضا لمشاكل التنمية الاجتماعية، وقد أنجز الكثير من العمل الجيد منذ إنشاء البرامج الإنمائية والوكالات المتخصصة. وإن الحكومة التشيكية تعتبر مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية من المشاكل ذات الأولوية في صنع القرار الدولي، إذ أن هذه المسائل تؤثر تأثيرا مباشرا على مسائل ملتهبة أخرى في الوقت الحاضر مثل الحروب المحلية والإثنية، والمخدرات، والفقر وسوء التغذية في بعض مناطق العالم.

ومع هذا، رغم النجاحات العديدة التي حققتها وكالات متخصصة، هناك مجال كبير لمزيد من تحسين أدائها وكفاءتها. ونحن نعتقد أن هناك مجالا للتحسين يتمثل - في جملة أمور - في التركيز بعناية أكبر على أهداف محددة؛ والقضاء على التداخل في بعض الأنشطة، واستخدام الموارد المتاحة بشكل أكثر فاعلية؛ وخفض البيروقراطية وتعزيز المرونة؛ وتحقيق تعاون أكبر فيما بين الوكالات.

إن المسائل البيئية لها أولوية عالية في جدول أعمالنا. كذلك حيث أن بعض أجزاء بلدنا تقع في مناطق تعد من أكثر مناطق العالم تعرضا للدمار البيئي. إن هذه الحالة لا تلحق الضرر بصحة الشعب فحسب وإنما تقوض اقتصاد البلد بصورة عامة. إن التنمية القابلة للاستدامة أكثر من مجرد شعار جديد بالنسبة لنا؛ فهي في بلدنا إنما تعني إيجاد التوازن الصحيح بين الشواغل البيئية والتطلعات من أجل التنمية.

لقد كان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية خطوة هامة صوب علاج هذه المشكلة بجميع أبعادها. وكل القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والأربعين فيما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية كانت قرارات بالغة الأهمية، وسوف تساهم الجمهورية التشيكية في تنفيذها، حتى وإن لم تكن جميعا مما يمس مصالحها الوطنية مساسا مباشرا. ونحن نرحب بإنشاء اللجنة المعنية بالتنمية القابلة للاستدامة. إن في ولاية اللجنة، وبرنامج عملها، والخبرة التي جمعتها خلال فترة وجودها القصيرة ما ينبئ بأهميتها الصاعدة. والجمهورية التشيكية، باعتبارها عضوا في اللجنة، تشترك اشتراكا جادا في عملها.

إن الأجزاء الوسطى والشرقية من أوروبا تقع على حدود منطقة عدم استقرار. ولقد اكتسبنا خبرة لا تقدر بثمن في حل المشاكل الناجمة عن

تفكك العالم الشمولي، حتى ونحن ننظر إلى العالم من خلال أعين الديمقراطية الأوروبية المستقرة. وهذه الرؤيا المزدوجة يمكن أن تساعدنا على التعرف على المخاطر وتلمس حلولها. إننا نشعر بأن لدينا شيئا يمكننا أن نسهم به، ونحن مستعدون لتحمل نصيبنا من المسؤولية عن الشؤون العالمية. وهذا هو أحد الأسباب التي جعلت الجمهورية التشيكية ترشح نفسها عضوا غير دائم العضوية في مجلس الأمن. ونحن نعتقد أنه سيكون بمقدورنا الافادة بشكل فعال من خبرتنا وفهمنا للعالم، ونأمل في الحصول على تأييدكم جميعا.

السيد وونغ (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ تصافح ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية مع رئيس الوزراء الاسرائيلي في حديقة البيت الأبيض، لم يعد هناك شيء يبدو مستحيلا بعد الآن. لقد فتحت نهاية الحرب الباردة الفرص لنطرح جانبا صراعات كانت تعد من أكثر صراعات عصرنا استعصاء على الحل وأشدّها قدرة على التدمير والاستقطاب.

إن الفصل العنصري أخذ في الزوال في جنوب افريقيا. وأوروبا الشرقية أصبحت حرة. وهاهي روسيا والدول الأخرى التي كانت جزءا من الاتحاد السوفياتي سابقا تنفض عن نفسها الآثار الخائفة المتخلفة عن أكثر من ٧٠ عاما من الشيوعية، وهاهي المانيا وقد أعيد توحيدها سلميا.

وفي آسيا، تتحرك كمبوديا نحو المصالحة الوطنية بعدما يقرب من ٢٠ عاما من الحرب. فييت نام ولاوس تعيّدان الآن إدماج نفسيهما في مجتمع جنوب شرقي آسيا.

والصين وتايوان أجرتا محادثات مباشرة غير رسمية في سنغافورة وبايجنغ هذا العام. وستواصلان حوارهما وذلك بالخطى التي تناسبهما. ينبغي تشجيعهما على بناء الثقة عن طريق العمل معا، مثلما فعلا من قبل في إطار المصرف الإنمائي الآسيوي، ومجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، وكما تأملان أن تفعلوا في إطار الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات).

إن للتغير دينامياته. وليست كل التغيرات حميدة. وقد أصبحت مشكلات ما بعد الحرب الباردة كثيرة ومعروفة جيدا. ويتمثل التحدي الذي تواجهه الأمم المتحدة في الرد عليها. وفي السنوات الأخيرة حدث توسع ملحوظ في عدد ونطاق العمليات والأنشطة التي

أذن بها مجلس الأمن.

مجموعها.

إن تكوين مجلس الأمن هو بمثابة حل توفيق بين مبدأ المساواة في السيادة بين الدول وبين الحقائق السياسية التي عمادها القوة. فكل الدول متساوية، ولكن بعضها يملك فعلا، سواء أكان ذلك خيرا أم شرا، نفوذا غير متساو على النظام العالمي، وتلك حقيقة من حقائق الحياة. ولا مناص من أن تتولى الدول الكبرى زمام القيادة. فهذا هو ما يمليه الواقع. وبذلك فإن التسليم بمركز خاص للدول الكبرى يعد شرطا لازما لقيام مجلس الأمن بعمله على نحو فعال. وعندما تأتي ساعة الحسم، فإن الدول الكبرى وحدها هي التي يمكن أن تقوم بإحداث الفرق الحاسم في الموقف. ولكن مزاج عصرنا يقضي كذلك بأنه إذا أريد للأجراء أن يحظى بتوافق عام في الآراء فلا بد للكبار أن يلتمسوا بصددهم الولاية اللازمة من الكثرة.

إلا أن هذه قضية يسهل تشخيصها أكثر مما يسهل حلها. والزيادة الوحيدة التي حدثت من قبل في حجم مجلس الأمن بدأت في دورة عام ١٩٥٦ للجمعية العامة بمناقشات حول زيادة عدد مقاعد الأعضاء غير الدائمين. ولم يتم التوصل إلى اتفاق إلا في عام ١٩٦٣، وأصبح الاتفاق ساري المفعول بعد ذلك بسنتين، أي بعد بداية العملية بحوالي عقد من الزمان، وتبين هذه الفترة الزمنية الطويلة مدى التعقيدات التي تكتنف العملية.

وما زالت الصعوبات ملازمة لنا. حقا إن هناك مبادئ مستقرة موضحة في المادة ٢٣ (١) من الميثاق تبين الطريق الممكن اتباعه لأجراء توسع آخر في عدد مقاعد الأعضاء غير الدائمين. ولكن مثل هذه المبادئ التوجيهية لا وجود لها بالنسبة للمشكلة الأكثر أهمية، وهي زيادة عدد الأعضاء الدائمين. ولذلك يتعين النظر بصورة واقعية إلى تقرير الأمين العام واعتباره مجرد بداية لعملية طويلة من المناقشات لا يمكن التكهّن بنتائجها على وجه اليقين في هذه المرحلة.

وهناك مشكلتان رئيسيتان. تنحصر الأولى في أن نحدد ببساطة الوزن الحالي للقوة الدولية الذي ينبغي أن يعبر عنه توزيع المقاعد الدائمة. وهذه المسألة ليست بالبساطة التي قد تبدو بها. فعندما وضع مشروع الميثاق، كانت نهاية الحرب العالمية الثانية وشيكة والإعداد لها جار على قدم وساق وكان من السهل التمييز بين المنتصرين والمهزومين. وكانت النية مبيتة على أن يتولى المنتصرون المسؤولية الرئيسية في قيادة النظام العالمي الجديد. ولكن حتى في ذلك الوقت كان اثنان من "الثلاثة الكبار" وهما الاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة يشككان في رأي روزفلت حول قدرة

وقد أسهمت بعض الإجراءات المقررة، مثل لجنة ترسيم الحدود بين العراق والكويت المكلفة بذلك من مجلس الأمن، اسهاما إيجابيا في إيجاد الاستقرار في عالم ما بعد الحرب الباردة وهذه الإجراءات ستواصل الإسهام في ذلك بتوفيرها للنقاط المرجعية التي يعتد بها. وتقوم منظمات الأمم المتحدة المتخصصة، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بدور هام في العمل على إعادة البلدان المارقة مثل كوريا الشمالية إلى اتباع معايير السلوك المقبولة دوليا في مجال حساس مثل مجال عدم الانتشار. وعلى المجتمع الدولي أن يواصل دعم هذه التدابير والمنظمات التي سبق أن جربت وصمدت للاختبار.

ولكن هناك أمل أيضا في أن تؤدي نهاية الحرب الباردة إلى تمكين مجلس الأمن من القيام بأدوار أكثر طموحا، أو إلى جعله يتولى، على الأقل، "المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين" بموجب الفصلين الخامس والسابع من الميثاق. وفي كمبوديا، وهايتي، والصومال تقتحم الأمم المتحدة آفاقا جديدة بتدخلها على نحو فعال كعامل حيوي يشجع الاستقرار في حالات كانت من قبل تعد أساسا حالات محصورة في نطاق الولاية المحلية للدول.

إن الآثار القانونية والدبلوماسية والسياسية المترتبة على هذه التطورات لا تزال تتكشف، وهي ليست مفهومة كل الفهم حتى الآن. كما أنها لا تقابل بالارتياح التام من جانب الجميع. ولكنني أعتقد أن غالبية الدول الأعضاء تنظر إلى هذا الاتجاه بوصفه اتجاها إيجابيا في مجمله وباعتباره مفضيا إلى عالم أكثر أمنا. فالأغلبية تريد لمجلس الأمن أن يكون أكثر نشاطا وأشد فعالية.

ومن ثم، فقد أثار تقرير الأمين العام المقدم بموجب قرار الجمعية العامة ٦٢/٤٧، بشأن التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته اهتماما كبيرا. وهناك اتفاق واسع النطاق في الآراء على أن مجلس الأمن، لكي تكون له الفعالية المرجوة في القرن القادم ينبغي ألا يستمد ولايته، في فترة ما بعد الحرب الباردة، من منطلق عام ١٩٤٥، بل يجب أن يعبر بدقة عن الصورة الحالية لوزع القوة العالمية. ولا يمكن إقامة النظام الدولي على أساس الحنين إلى الماضي. فالانفصال الشديد عن الواقع من شأنه أن يفضي بمجلس الأمن في نهاية الأمر إلى أن يصبح غير ذي موضوع. وما دامت عضوية الأمم المتحدة في اتساع، فهناك توقع عام أيضا بأن يصبح مجلس الأمن أكثر تمثيلا للمنظمة في

كان ما شجع هذا العضو على ذلك هو إدراكه للدلال الظاهر الذي يبدية الآخرون في هذه المسألة الحساسة. ولم يحدث أبداً أن تطوع بلد بالتخلي عن امتيازاته وسلطته. فنحن في نهاية الأمر جماعة من الدول ذات السيادة، ولسنا من صنف القديسين.

وليس هناك أي سبيل للإلتفاف حول حق الفيتو. فليست هناك وسيلة دستورية لتعديل الميثاق دون موافقة جميع الأعضاء الدائمين الذين قد يعتقد البعض منهم أنه قد يخسر من جراء ذلك. وعلى الرغم من هذا فإن التغيير أمر محتوم إذا أردنا ألا نفوت الفرصة التي أتاحتها لنا نهاية الحرب الباردة؛ وهذه الحتمية أشد وأشد بالنسبة للدول الصغيرة التي ليس أمامها من أجل كفالة أمنها خيارات تذكر أفضل من وجود أمم متحدة فعالة.

ولإحراز تقدم في هذا الصدد لأمناص من أن نشكل تدريجياً توافقاً في الآراء من خلال عملية نقاش وتداول بصبر وتأن ولن تنجح محاولة دفع الحركة دفعا إلى الأمام أو فرض الاتفاق فرضاً على يد الأغلبية. في هذه المرحلة الأولية، سيكون من المفيد للغاية أن نحاول تحديد توافق الرأي وتعزيزه فيما يتعلق بالمعايير الموضوعية العامة التي يتعين استيفاؤها من قبل جميع الأعضاء الدائمين، سواء منهم الأعضاء الحاليون أو الذين لا يزالون يتطلعون إلى الحصول على العضوية الدائمة. وسيكون ذلك نهجاً بناءً أصح من الانخراط في سباق كسباق الخيل أو في مسابقة كمسابقات الجمال لانتقاء بلدان معينة. فمحاولة فعل ذلك في المرحلة الحالية ستكون أمراً سابقاً للأوان ولن تؤدي إلا إلى الانقسام. بيد أن تحديد قواعد موضوعية سيؤدي إلى وضع معيار موحد، من شأنه لو استطعنا الاتفاق عليه، أن يفضي بطبيعة الحال إلى ظهور توافق في الآراء حول بعض البلدان.

وسينطوي ذلك على التفكير في الدور الذي ستضطلع به الأمم المتحدة خلال القرن المقبل. ماهي التحديات التي ستواجه الأمم المتحدة خلال العقد القادم؟ وماذا سيكون دور مجلس الأمن الجديد وأولوياته في ظل هذه الظروف؟ وما هي القدرات التي سيحتاج المجلس إليها؟ إن هذه الأسئلة الصعبة تتطلب دراسة على أكبر قدر ممكن من الاستفاضة. وينبغي للجمعية العامة أن تنظر في تشكيل فريق عامل يمثل العضوية الكاملة من أجل دراسة هذه الأسئلة ووضع معايير موضوعية يتفق عليها لتوسيع نطاق مجلس الأمن، ولا سيما عضويته الدائمة.

الصين على القيام بدور رئيسي عالم ما بعد الحرب. وكان إصرار تشرشل على إدخال فرنسا في زمرة النخبة يقابل بتشكك مماثل من جانب روزفلت وستالين.

وسيكون من الصعوبة بمكان، ربما أكثر من ذي قبل أن نحدد من الذي ينتمي للنخبة الجديدة. فقد فاجأت نهاية الحرب الباردة الجميع - وكان حسمها أبعد ما يكون عن الوضوح. ولم تعد القوة السياسية والعسكرية والسياسة متمركزة بالضرورة في مكان واحد. فالولايات المتحدة منتصرة، ولكن انتعاشها الاقتصادي بطيء، وقدرتها التنافسية أصبحت أقل من ذي قبل. وروسيا تعاني من مصاعب اقتصادية وسياسية خطيرة، ولكنها من الوجهة العسكرية لا تزال لكونها تملك أسلحة نووية، دولة كبرى تمارس نفوذاً قوياً على الدول التي كانت تابعة لها، والتي أصبح خطر تفشي الفوضى فيها في عالم ما بعد الحرب الباردة على أشده. ومن الواضح أن اليابان والمانيا قد أصبحتا مستودعين للقوة الاقتصادية العالمية، ولكن كلا منهما تفتقر إلى توافق الآراء الداخلي والإقليمي بشأن استخدام القوة العسكرية خارج حدودهما.

أما المشكلة الثانية فهي تتوغل بنا إلى صميم الموضوع وتثير فينا الحيرة بدرجة أكبر. فالأمم المتحدة منظمة دولية. ولا يقصد لها ولم يقصد لها أصلاً أن تكون منظمة فوق وطنية، فقد أنشأتها دول ذات سيادة، وهي لا تملك العمل دون موافقة تلك الدول، وفي هذه العملية يكون للأعضاء الدائمين صوت غير متناسب بسبب حقهم في النقض أي الفيتو. وأنا أقرر ذلك دون أي ضغينة لأنه حقيقة معروفة جيداً. ومن ثم فإن أي ترتيب يستهدف تعزيز فعالية مجلس الأمن لا يمكن أن يبنى على الفكر النظري التجريدي في أمر مستلزمات النظام الدولي. وأي خطة يراد لها أي قسط من النجاح في المستقبل لا يمكنها إلا أن تأخذ في اعتبارها حسابات المصالح الوطنية لدى الأعضاء الدائمين الحاليين.

إلا أنه إذا أريد لمجلس الأمن أن يعكس حقاً التوزيع العالمي الحالي للقوة الدولية، فمن المنطقي أن تنطوي هذه العملية على استبعاد البعض من زمرة النخبة وكذلك تنصيب آخرين. وحتى إذا رُوي تصعيد البعض دون الحاجة إلى إزاحة غيرهم، فإن توسيع نطاق المجموعة الصغيرة المنتقاء سيكون فيه انتقاص نسبي من مركز الأعضاء الدائمين الحاليين. ولذلك لا يدهشنا أن الحادث حتى الآن هو أن عضوا دائماً واحداً فحسب قد أعلن بوضوح لا يقبل اللبس تأييده للتوسع في عدد المقاعد الدائمة. ولا يقتضي الأمر أن تكون لدى المرء نزعة أصيلة إلى الهزء والتشكيك لكي يتساءل عما إذا

ولتنشيط المناقشة، تقترح سنغافورة مايلي:

أولاً، ينبغي أن نبدأ بمعاملة متساوية لجميع الأعضاء الحاليين والمستقبليين في مجلس الأمن المحتمل توسيعه. فلا بد من أن تزال من مواد الميثاق ٥٣ و ٧٧ و ١٠٧ كل الإشارات التي عفا عليها الزمن إلى "الدول المعادية". فقد آن الأوان لكي نضع جانباً كل أعمال الماضي. أما الاقتراحات الخاصة بإمكانية، أو وجوب، إيجاد فئة مختلفة من الأعضاء الدائمين لا يحق للمنتسبين لها التمتع بحق الفيتو فهي اقتراحات غير عملية كذلك. فليس هناك أي بلد يكون قادراً على أن يسهم كعضو دائم جديد يمكن له أن يقبل مركزاً كهذا من الدرجة الثانية لوقت طويل. ولن يؤدي ذلك إلا إلى تقويض مبدأ التعاون بين الدول الكبرى، الذي هو مبدأ لا يستطيع مجلس الأمن أن يعمل في غيابه. وليس من العملي أو حتى من المستصوب أن نتخلص من الفيتو. حقيقة أن الفيتو هذا قد أسبى استخدامه لا يمكن أن تنتقص من المهمة التي وجد من أجلها. فهو اعتراف بالواقع القاسي المتمثل في أن الدول الكبرى لن توافق على أن تضع سلطتها تحت تصرف الأغلبية من أجل تنفيذ قرارات لا توافق هي عليها. وهو بمثابة صمام أمان لمنع الأمم المتحدة من التعهد بالتزامات تفتقر إلى القوة اللازمة للوفاء بها. ومع ذلك، فإنه لكي نحد إلى أقصى درجة من إساءة استخدام الفيتو إذا ما تم توسيع نطاق العضوية الدائمة، ينبغي أن نشترط معارضة دولتين على الأقل من الدول الدائمة لكي يتعطل قرار ما.

ثانياً، إن كل ميزة لها ثمن لا بد من دفعه. وسوف يحتاج الدور الموسع لمجلس الأمن إلى المزيد من الموارد. والأمم المتحدة، التي تكون دائماً على شفا الإعسار المالي لا تستطيع التصدي على نحو فعال لتحديات القرن المقبل. لذلك ينبغي أن يتحمل العضو الدائم نصيباً أكبر في العبء المالي للأمم المتحدة. وعلى كل عضو دائم أن يدفع ما لا يقل عن ٩ في المائة من نفقات تشغيل الأمم المتحدة بالإضافة إلى ١١ في المائة من تكاليف عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة. وهو ما يوازي متوسط النسبتين المئويتين اللتين يدفعهما حالياً في الميزانيتين الأعضاء الخمسة الدائمون مجتمعين.

ثالثاً، ينبغي أن يكون لدى الأعضاء الدائمين القوة الفعالة والإرادة السياسية اللازمة والقدرة على استخدامها بنجاح لصالح الأمم المتحدة. إن المهمة الأساسية والمسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن تتمثل في صون السلم والاستقرار الدوليين. وستكون القوة مطلوبة من أجل الحفاظ على النظام، فلا يمكن أن يكون مجلس

الأمن فعالاً إلا إذا كان في يده سيف حاد. ومعد للاستعمال. ويتعين على كل الأعضاء الدائمين أن يكونوا مستعدين لتنفيذ المادة ٤٣ من الميثاق، ووضع قواتهم العسكرية تحت تصرف الأمم المتحدة، والتضحية بالأرواح، إذا لزم الأمر، لدعم النظام العالمي.

هذه القائمة ليست جامعة مانعة بأي حال - فقد تكون لدى الأعضاء الآخرين اقتراحاتهم الخاصة من أجل وضع المعايير الملائمة. وإني لأحث كل الأعضاء على الاشتراك في المناقشات المتعلقة بتوسيع نطاق مجلس الأمن حتى يتسنى لنا الانتفاع من طائفة عريضة من الآراء، والخروج بأوسع قدر ممكن من توافق الآراء.

وأخيراً أود أن اهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم بالإجماع. وإني لعلّى ثقة من أنكم ستديرون هذه الدورة للجمعية العامة على نحو فعال. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لكي أرحب بالأعضاء الستة الجدد الذين انضموا إلى عضوية المنظمة، وأنا على ثقة من أنهم سيساهمون بشكل إيجابي في عمل الأمم المتحدة.

السيد تسونغ (بوتان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن اتقدم إلى جميع أعضاء الجمعية العامة بأحر تحيات صاحب الجلالة جيغم سينغي وانغ تشوك ملك بوتان، وأطيب تمنياته بنجاح الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وأبدأ كلمتي بتهنئتكم بإسادة الرئيس على انتخابكم بالإجماع. ونحن على ثقة من أنكم بمعرفتكم الواسعة وخبرتكم الكبية ستمكنون من توجيه مناقشاتنا في الاتجاه السليم. ونود أيضاً أن نشيد بالرئيس السابق السيد ستويان غانيف على الطريقة المثالية التي أدار بها أعمال الجمعية العامة في دورتها السابقة.

ونعرب عن الترحيب الحار بشعوب وحكومات اريتريا، واندورا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية سلوفاكيا، وموناكو بمناسبة انضمامهم إلى أسرة الأمم. ونحن واثقون من أن عضويتهم سوف تزيد من قوة المنظمة وحيويتها.

ونود أن نشيد إشادة خاصة بأميننا العام السيد بطرس بطرس غالي على قيادته الدينامية. فقد بدأت مبادراته تتجلى بالفعل في توجيه مسيرة الأمم المتحدة في اتجاهات جديدة وجريئة. وتقريره إلى الجمعية العامة واضح وموجز ويوفر أساساً جيداً لأعمال هذه الدورة.

على أن تتمثل بالكامل لاتفاق الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك درنا لكل شبهة ومنعاً لأي تكهنات.

وفي عصر نركز فيه على تخفيض الترسانات النووية في العالم، يصبح إجراء المزيد من التجارب النووية أمراً غير ضرورياً ومتنافياً مع الهدف. ونحن نحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على ألا تجري تجارب أخرى، وأن تواصل المفاوضات التي ترمي إلى إقامة حظر شامل للتجارب.

وإذ يجري العمل على تفكيك وتدمير الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل فإننا ندرك أن الأسلحة التقليدية أسلحة يجري استخدامها فعلاً في جميع النزاعات القائمة في الوقت الراهن. ولا يمكن لأي بلد مورد للسلاح أن يخلي نفسه من المسؤولية الأخلاقية عن استعمال هذه الأسلحة. إننا نؤيد بالكامل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ونحث على تخفيض تجارة السلاح الدولية.

خلال العامين الماضيين كان هناك تشديد ملموس على تنظيم الأمانة العامة للأمم المتحدة، وعلى زيادة فاعليتها. وفي الدورتين السابقتين وجهت الجمعية العامة اهتمامها ليس فقط إلى إصلاح وتنشيط الأمم المتحدة ولكن أيضاً إلى جعل الجمعية العامة محفلاً أكثر فاعلية واستجابة. ولئن كان بعض التقدم قد أحرز في هذا الميدان فإن مناقشة إعادة إصلاح وهيكله الأمم المتحدة لا تزال مستمرة. ولا يمكننا أن نتوقع أن تكون الأمم المتحدة التي انشئت منذ خمسة عقود تقريباً بخمسين عضواً قادرة، دون حدوث أي تغيير فيها، على أن تلبى آمال وتوقعات الأعضاء الحاليين الـ ١٨٤ في عالم اليوم الشديد الاختلاف. ومن الجلي أن عمليات الإصلاح وإعادة التنشيط لا يمكن أن تكون قاصرة على التغييرات الإدارية والتنظيمية، فلا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار أدوار ومسؤوليات جميع الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة.

ويعتقد وفدي أن الوقت قد حان، ونحن في معرض مناقشة إصلاح الأمم المتحدة، لتوسيع مجلس الأمن. ويجب النظر في آن واحد في موضوع توسيع عضوية مجلس الأمن وفي قضية المسألة. فلئن كان من الضروري أن نحافظ على الفاعلية التي ظهرت حديثاً لمجلس الأمن، فإن المجلس يجب أن يكون على الدوام محلاً للمساءلة عن أعمال الجمعية العامة.

ويبدو أن الحاجة إلى الإصلاح وإعادة الهيكلة قد طغت عليها إلى حد ما في الأشهر الماضية الصعوبات

ولا تزال الأحداث الهامة التي تحدث حولنا في هذا العقد الجديد تمثل تحديات جديدة وتوفر فرصاً لم يسبق لها مثيل. لقد أدت المصافحة التي تمت في حديقة البيت الأبيض بين رئيس الوزراء رابين والرئيس عرفات إلى فتح نافذة للسلم والتسامح في الشرق الأوسط بعد قرن من الكراهية والريبة. وعندما وصف الرئيس كلينتون الاتفاق بأنه "سلم الشجعان" كان يشيد إشادة واجبة بشجاعتهم الحققة. وهناك مشاعر عميقة الجذور ستستمر في طمس ما يمليه التعقل، ولن تسلك كل المجموعات طريق لأم الجراح بنفس الخطي. ونحن ننضم إلى أولئك الذين يدعون الفصائل المتطرفة على الجانبين إلى الاقتناع عن استخدامهم القوة. وبأمل وقد بلدي في أن يؤدي هذا الاتفاق إلى إحلال سلم دائم وشامل على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونناشد المجتمع الدولي أن يقدم دعماً أقوى لتنفيذ الاتفاق بكل جوانبه.

وفيما يتعلق بالحالة في الخليج الفارسي فإننا نحث جميع الأطراف على التقيد بقرار مجلس الأمن ٨٢٣ (١٩٩٣). ونرى أنه بغية الاعتراف الكامل بسيادة الكويت لا بد أن تحترم عالمياً الحدود التي رسمتها الأمم المتحدة.

ويشعر وفدي بالسعادة إزاء التفكيك التدريجي للفصل العنصري وإزاء التوجه إلى تطبيق حق الاقتراع العام في جنوب إفريقيا. وقد استمعنا أخيراً في هذا المحفل إلى النداء التاريخي لمانديلا برفع جميع الجزاءات المفروضة على جنوب إفريقيا، وهو نداء ينبغي أن يلبى بسرعة.

إننا نرحب بالنتائج الإيجابية للدور الذي قامت به الأمم المتحدة في كمبوديا والسلفادور وهايتي، بيد أن أوجه النجاح هذه لم تحدث بعد في الصومال وفي البوسنة. إن وفدي يدين بشدة أعمال العنف التي توجه ضد العاملين في الأمم المتحدة، سواء في عمليات حفظ السلم أو عمليات تقديم المساعدة الإنسانية. ونظراً لأن الحاجة إلى حفظ السلم في أجزاء أخرى من العالم تتزايد باستمرار فيجب أن تحدد بعناية في المستقبل شروط كل حالة من حالات التدخل.

إن وفدي يرحب بتخفيض ترسانات الأسلحة النووية وغيرها من الأسلحة الأخرى على نطاق دولي. كما إننا نؤيد تمديد أجل معاهدة عدم الانتشار إلى ما بعد عام ١٩٩٥.

وفيما يتعلق بالحالة النووية في شبه الجزيرة الكورية فإننا نحث جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

إصلاحات هيكلية شافة وجريئة لاقتصاداتها فإن ضغوط الميزانية لدى الأمم المانحة والمطالب المتنافسة على موارد المعونة لا تزال تبطئ تدفق المساعدات الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً. ولئن كنا نعرب عن امتناننا للمانحين الذين أوفوا بأهداف المساعدة الإنمائية الرسمية أو تجاوزوا هذه الأهداف، فإن وفدي يود أن يناشد الآخرين على أن يحذوا نفس الحذو حتى يمكن أن تستمر الإصلاحات وتتعزز.

إن المناخ الاقتصادي الدولي الذي تميز بالركود في السنتين الماضيتين، يزداد تعقيداً نتيجة لسلسلة الكوارث الطبيعية القاسية غير العادية التي أصابت أجزاء كثيرة من العالم. ونود أن نعرب عن مواساتنا القلبية لكل الذين أصابهم خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ونيبال والهند. إن القدرة على مجابهة مثل هذه الكوارث ينبغي أن تحتل مكاناً بارزاً في جدول الأعمال الدولي. ويدخل في ذلك الاستثمار الطويل الأمد في الحفاظ على البيئة، واتخاذ تدابير أخرى، منها مرافق الإنذار المبكر للحماية من الكوارث الطبيعية.

وتواصل بوتان إحراز تقدم ملموس في ميدان التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونحن نعمل الآن على إضفاء الطابع اللامركزي على الإدارة، سواء من حيث صنع القرار أو من حيث تنفيذ البرامج الإنمائية. ونحن نعطي أولوية أيضاً لتنمية الموارد البشرية. وفي كل أنشطة بناء الدولة، نسعى إلى حماية بيئتنا الطبيعية ذات الموارد الثرية وهويتنا الوطنية المتميزة، وما زالت جهودنا تحظى بتأييد سخي من الهند، واليابان، وسويسرا، والدانمرك، وهولندا، والكويت، والنمسا، والنرويج، والمملكة المتحدة، وأستراليا، ومن شتى وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومتطوعو الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وأنتهز هذه الفرصة لأعبر عن إمتنان بوتان، حكومة وشعباً، لشركائنا في التنمية.

إنه لعصر التعددية، والأمم المتحدة هي المركز الذي سيدور في فلكه العصر الجديد. ولم تعد الأمم المتحدة مجرد المنظمة الصائنة للنظام العالمي فحسب، بل إنها أصبحت أيضاً المنظمة التي تروج بنشاط للسلم والنهوض بالإنسان. والتعاون المتزايد فيما بين الأعضاء

المالية التي تعاني منها المنظمة وقضيتا فعالية العمليات والمساءلة الواجبة. ونحن نوافق تماماً على أن من الضروري تخفيض التبذير إلى الحد الأدنى المستطاع، وتبسيط العمليات. بيد أن هذه الموضوعات ينبغي متابعتها بمنأى عن شواغلنا بشأن السلامة المالية للأمم المتحدة. إننا نحث جميع الدول الأعضاء على تسديد حصصها من الاشتراكات بسرعة. ونرى أن المستوى الحالي للاشتراكات قد روعيت فيه تماماً القدرة المالية للدولة العضو على المشاركة والدور الذي تضطلع به في المنظمة. وهناك قول ماثور في بلادي بأنه يجب أن تحمل الجواد قدر طاقته حتى يتمكن من النهوض بالععب. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة قطعت شوطاً طويلاً في السنوات الثلاث الماضية فمن الواضح الآن إننا لا نستطيع مواصلة تحملها التي تفوق طاقتها دون أن نضع تحت تصرفها الوسائل والموارد الضرورية.

لقد اعترف المؤتمر العالمي الثاني لحقوق الإنسان المتعقد في فيينا هذا العام، بأن التقدم الاجتماعي والاستقرار السياسي لا يمكن ضمانهما دون احترام حقوق الإنسان. واعترف المؤتمر أيضاً بأن حقوق الإنسان والتقدم الاجتماعي لا يمكن المحافظة عليهما وتعزيزهما، إلا في بيئة اقتصادية وطبيعية سليمة. ونحن من جانبنا ملتزم التزاماً تاماً بالنهوض بحقوق الإنسان لجميع أبناء شعبنا.

وفي هذا العام أنشئت لجنة التنمية المستدامة وذلك عملاً بما تم الاتفاق عليه في جدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمدته قمة الأرض. إن عمل هذه اللجنة سيوفر توجهاً جديداً للمحافظة على البيئة، وسيعطي زخماً إضافياً للأنشطة الإنمائية. ونحن ندرك أنه بينما ينبغي أن تتحقق التنمية كلها على المستويين المحلي والوطني، فإن من الواضح أن هناك أبعاداً إقليمية ودولية يجب إيجاد الحلول لها على المستوى العالمي. وتتطلع بوتان إلى المشاركة في المؤتمرات العالمية القادمة أي المؤتمر العالمي للسكان والتنمية والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة.

لم تظهر حتى الآن أية علامة للتحسن في حالة الكساد التي إبتلى بها الاقتصاد العالمي. وفي ظل هذه الظروف لا يدهشنا أن يبقى الأداء الاقتصادي لمعظم أقل البلدان نمواً في العالم، في حالة ضعف. لقد انخفض في السنوات الثلاث الماضية متوسط الدخل الفردي لدى ذلك العشر من سكان العالم الذي يعيش في تلك البلدان على الرغم من اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة لعام ١٩٩٠.

ولئن كانت أقل البلدان نمواً قد بدأت في إجراء

بشأن حظر ممارسة التعبير عن التهاني في هذه القاعة، فهذه الممارسة تبدو مزدهرة، ولا أنوي أن أشاهد هذا المقرر يتقوض أكثر فأكثر وأنا في مقعد الرئاسة. لذا، فإنني أحذر جميع الوفود من أنني سأضطر إذا استؤنفت هذه الممارسة إلى مقاطعة المتكلم - بطريقة غير مهذبة بالطبع - حتى يمكن إستعادة النظام. وإنني لأهيب من جديد بالجمعية العامة أن تحترم المقرر الذي اتخذناه جميعا معا من أجل أداء أعمالنا بصورة منظمة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥

بعد الحرب الباردة قد مكن المنظمة من أن تزيد من فعاليتها في سعيها الى تحقيق أهدافها. ونرى أن نجاح الأمم المتحدة على المدى الطويل سيعتمد على مدى ديمقراطية عملها ومدى مشاركة الدول الأعضاء، الكبيرة منها والصغيرة، في عملية صنع القرار. ونأمل أن تصبح للأمم المتحدة مكانة القلب في نظام عالمي أكثر عدلا وإنصافا، وأن تتكلم نيابة عن الانسانية جمعاء بدلا من مجرد القلة المحظوظة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): رغم أنني ذكرت مرتين على الأقل الآن بمقرر الجمعية العامة